

جامعة غرداية - الجزائر -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي  
في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع علوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

إستراتيجية الدولة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات  
حالة الجزائر 2000-2023

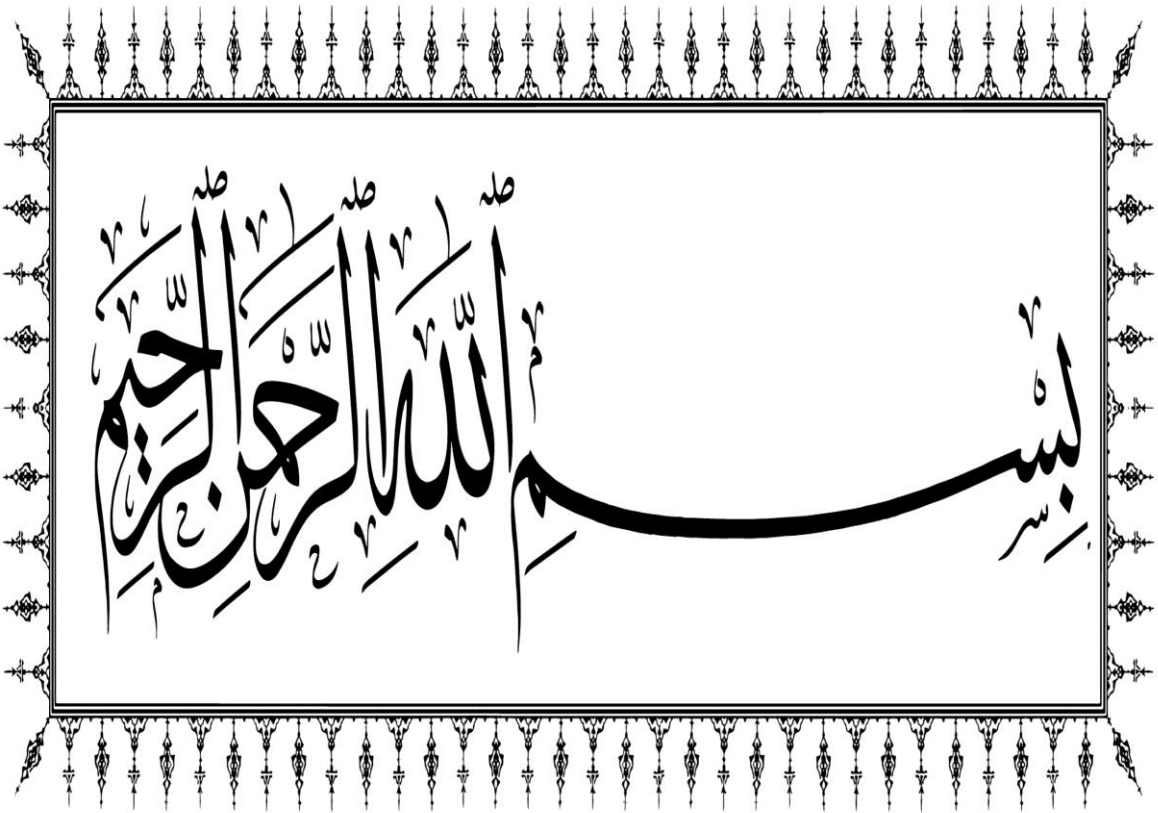
إشراف الأستاذ:  
- د. عزالدين وازي.

إعداد الطالبة:  
- أسماء بن ساحة.

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة غرداية	استاذ تعليم عالي	د. أ هواري معراج
مشرفا ومقررا	جامعة غرداية	استاذ مساعد ب	د. عزالدين وازي
مناقشا	جامعة غرداية	استاذ محاضر ب	د. حويشيتي توفيق

الموسم الجامعي: 2023-2024



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

"أهدي ثمرة جهدي إلى من أوصى بهما الله في كتابه الكريم: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً".  
إلى أمي الغالية التي غابت عني جسداً لكنها حاضرة دائماً في قلبي وفكري، رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

وإلى أبي العزيز، الداعم والمحب، الذي لم يبخل يوماً بوقته أو جهده من أجل أن أحقق أحلامي.

إلى أختي وأخواتي، السند الدائم والشعلة التي تنير دروبي، وإلى كل أفراد عائلتي الكريمة الذين وقفوا بجانبني في كل محطات حياتي.  
إلى صديقاتي اللواتي كنّ لي عوناً وسنداً، وإلى زميلاتي اللاتي تشاركننا معاً أوقات الفرح والتحديات في مسيرتي الدراسية.

إلى كل من علمني حرفاً وكان له أثر في تكوين معرفتي وفكري، ولولاهم لما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم.

إلى زميلتي الغالية في مشواري الجامعي، **سندس عامر**، التي كانت مثلاً للإخلاص والتعاون، وأثرت تجربتي الجامعية بالعديد من الذكريات الجميلة.

إلى جامعتي، الحاضنة التي قدمت لي الكثير، ووطني العزيز الذي أطمح يوماً لخدمته ورد الجميل إليه.

وأخيراً، إلى كل من يعرفني، سواء من قريب أو بعيد، وإلى كل من تمنى لي النجاح يوماً، أو قدم لي دعاءً صادقاً، أشكرهم جميعاً من أعماق قلبي.

أسماء

# شكر و عرفان

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه الكريم، على النجاحات المستمرة وعلى التوفيق الذي منحني إياه للوصول إلى هذه المرحلة. أسأل الله دوام النجاح.

أود أن أعبر عن امتناني وشكري لجميع الأساتذة الكرام الذين قدموا لي الدعم والمساعدة طوال سنوات الدراسة في كافة المراحل. وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

د. وازي عز الدين،

الذي كان له دور كبير في إرشادي وتوجيهي.

أسماء

إن الهدف الأول لهذه الدراسة هو البحث عن الإستراتيجيات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات ، وذلك من خلال التعرف على آليات عمل هذه الإستراتيجيات ومدى نجاحها، حيث أن الجزائر تسعى جاهدة لتنمية اقتصادها والقضاء على العديد من الأزمات الاقتصادية ، وهذا عن طريق محاولة تصدير ما هو خارج المحروقات وعدم الاعتماد على المحروقات لما تشهده هذه الأخيرة من تذبذب دائم.

تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة؛ حيث توصلنا إلى أن انتهاج سياسات تجارية جديدة متعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات هو أمر في غاية الأهمية، ويجب العمل على ترقية هاته الصادرات بشكل أفضل وأوسع؛ حيث أن النسب التي لاحظناها من سنة 2000 إلى سنة 2023 فيما تعلق بالصادرات خارج المحروقات كانت ضعيفة نوعا ما.

**الكلمات المفتاحية:** إستراتيجيات الجزائر، ترقية صادرات، صادرات خارج محروقات.

### Study Summary :

The first objective of this study is to search for the strategies adopted by the Algerian state to promote exports outside information, by identifying the mechanisms of action of these strategies and their success, as Algeria is striving to develop its economy and eliminate many financial crises, by trying to export what is outside of hydrocarbons and not relying on hydrocarbons due to the constant fluctuations that the latter is witnessing.

The descriptive analytical approach was used in this study; where we concluded that adopting new trade policies related to promoting exports outside of hydrocarbons is a matter of utmost importance, and work must be done to promote these exports in a better and broader way; as the rates that we observed from 2000 to 2023 regarding exports outside of hydrocarbons were somewhat weak.

**Keywords :** Algeria's strategies, export promotion, non-hydrocarbon exports.

الصفحة	العناوين
/	الإهداء
/	الشكر
/	ملخص الدراسة
/	قائمة المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية</b>	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: هيمنة المواد الخام، والدور الاستراتيجي للدولة
08	المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية ونظرياته
18	المطلب الثاني: هيمنة المواد الخام، وخاصة المحروقات، على الصادرات
21	المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي للدولة في تنويع الصادرات
24	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
24	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
29	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
32	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل:
<b>الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات 2000-2023</b>	
39	تمهيد:

40	المبحث الأول: التحديات والفرص في تعزيز الصادرات خارج المحروقات
40	المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023)
53	المطلب الثاني: تحديد الفرص الاقتصادية - دراسة الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر -
65	المبحث الثاني: دور الهيئات والمؤسسات في دعم وتطوير التجارة الخارجية الجزائرية
65	المطلب الأول: تعدد و دور الهيئات المعنية بالتجارة الخارجية
77	المطلب الثاني : ابرام الاتفاقيات التجارية الدولية
85	خلاصة الفصل
87	خاتمة.
90	المصادر والمراجع.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	دول إفريقية لا تعتمد على تنويع الصادرات	1
20	دول آسيوية لا تعتمد على تنويع الصادرات	2
20	دول في أمريكا الجنوبية لا تعتمد على تنويع الصادرات	3
32	مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية مع الدراسة الحالية	4
35	مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية بالدراسة الحالية	5
42	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023) بالمليون دولار	6
54	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية (2000-2023) بالمليون دولار	7
56	نسبة توزيع الرئاسيين للجزائر بالمليون دولار	8
59	اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار	9
70	توزيع الأنشطة الرئيسية للهيئات المدعمة للتجارة الخارجية في الجزائر	10
71	الهيئات المدعمة للتجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها باستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	11
78	ضمانات ومبادئ الاتفاقيات الدولية الثنائية	12
79	امثلة عن اتفاقيات الثنائية لكل من الأردن تونس الولايات المتحدة الأمريكية	13
81	الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر مع دول شمال افريقيا	14



## قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
43	تطور صادرات المحروقات الجزائرية (2000-2023)	1
45	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023) بالمليون دولار	2
48	تطور الصادرات الجزائرية (2000-2023)	3
55	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية سنة 2023	4
55	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية سنة 2023	5
57	نسبة توزيع الزبائن الرئيسيين للجزائر	6
60	اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار	7

# مقدمة

## 1- التوطئة:

يحتل موضوع الصادرات مكانا جديا مهم في مجال الاقتصاد؛ لما يلعبه من دور كبير في عملية ترقية هذا الأخير، ولهذا تهتم الدول التي تريد تطوير اقتصادها بعنصر التصدير بمختلف أشكاله، ومن بين هذه الدول؛ دولة الجزائر التي وضعت استراتيجيات كثيرة ومختلفة من أجل ترقية صادراتها وتنويعها وعدم ربطها فقط بالمحروقات بل بالبحث في ما هو غيره (التنويع الاقتصادي)، والعمل على إيجاد استراتيجيات تسمح بتصديره من أجل ترقية الاقتصاد الوطني.

حيث أن العمل على إيجاد استراتيجيات حديثة لترقية الصادرات خارج المحروقات قد يعمل على القضاء على العديد من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني، والتخفيف من الأزمات الاقتصادية، حيث أنه لا يمكن الاعتماد على تصدير المحروقات فقط لما يشهده هذا الأخير من تذبذب.

ومن هذا جاءت هذه الدراسة للبحث في موضوع "إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات" للتعلم أكثر في هذا الجانب، ومحاولة فهمه من مختلف الزوايا، حيث نطرح التساؤل الآتي:

فيما تمثلت إستراتيجيات الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات؟

## 2- الأسئلة الفرعية:

ارتبطت الأسئلة الفرعية الخاصة بهذه الدراسة كما يلي:

1. ما هي الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات؟
2. إلى أي مدى نجحت إستراتيجيات الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات؟
3. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن العمل بها من أجل زيادة فعالية الإستراتيجيات الحالية للصادرات خارج المحروقات للجزائر؟

### 3- فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضيات الآتية لمعالجة إشكالية هذه الدراسة:

1. تعكس النسب المسجلة في تطور الصادرات خارج المحروقات محدودية نجاح الإستراتيجيات المتبعة في تحقيق الاهداف المخطط لها .
2. يتطلب ترقية الصادرات خارج المحروقات تبني أساليب حديثة تواكب العصر الحالي .
3. تعتمد السلطات الجزائرية على مجموعة من الإستراتيجيات الموجهة لترقية الصادرات خارج المحروقات .

### 4- أهداف الدراسة:

- التعرف على الإستراتيجيات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات وآليات عملها .
- يعتبر موضوع ترقية الصادرات موضوع متجدد في كل مرة نظرا لكونه يتغير في كل مرة ويتجدد .
- تتبع تطور عملية الصادرات خارج المحروقات .

### 5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة؛ كونها تعالج موضوع جد هام يرتبط بالاقتصاد الجزائري، حيث أنه من الضروري فهم والتعرف على الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية من أجل ترقية اقتصادها؛ خاصة ما تعلق منها بموضوع الصادرات خارج المحروقات. لما لهذا الأخير من دور كبير في تطوير الاقتصاد الوطني.

## 6- مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وهي:

أولاً: الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي للمواضيع التي ترتبط بموضوع التصدير.
- يرجع اختيار الموضوع على حسب طبيعة تخصص دراستي.

ثانياً- الأسباب الموضوعية:

- البحث على الإستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية من أجل ترقية صادراتها خارج المحروقات.
- أهمية توظيف واستعمال استراتيجيات تتواءم والعصر الحالي من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات بشكل أفضل.

- الأهمية التي يمتلكها عنصر التصدير في تطوير اقتصاد الدول الناشئة.

## 7- حدود الدراسة:

لقد ارتبطت هذه الدراسة بحدود مكانية وحدود زمانية كما يلي:

الحدود المكانية:

- الجزائر.

الحدود الزمانية:

- تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة (2000-2023)

## 8- منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي؛ كونه هو المنهج المناسب لمثل هذه الدراسات التي تقوم بوصف الموضوع وصف دقيق في الجانب النظري للدراسة، وتحليل متغيراته، حيث أن

استعمال منهج معين في البحث يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الباحث، وهو الذي يثبت صحة الفرضية أو عدم صحتها.

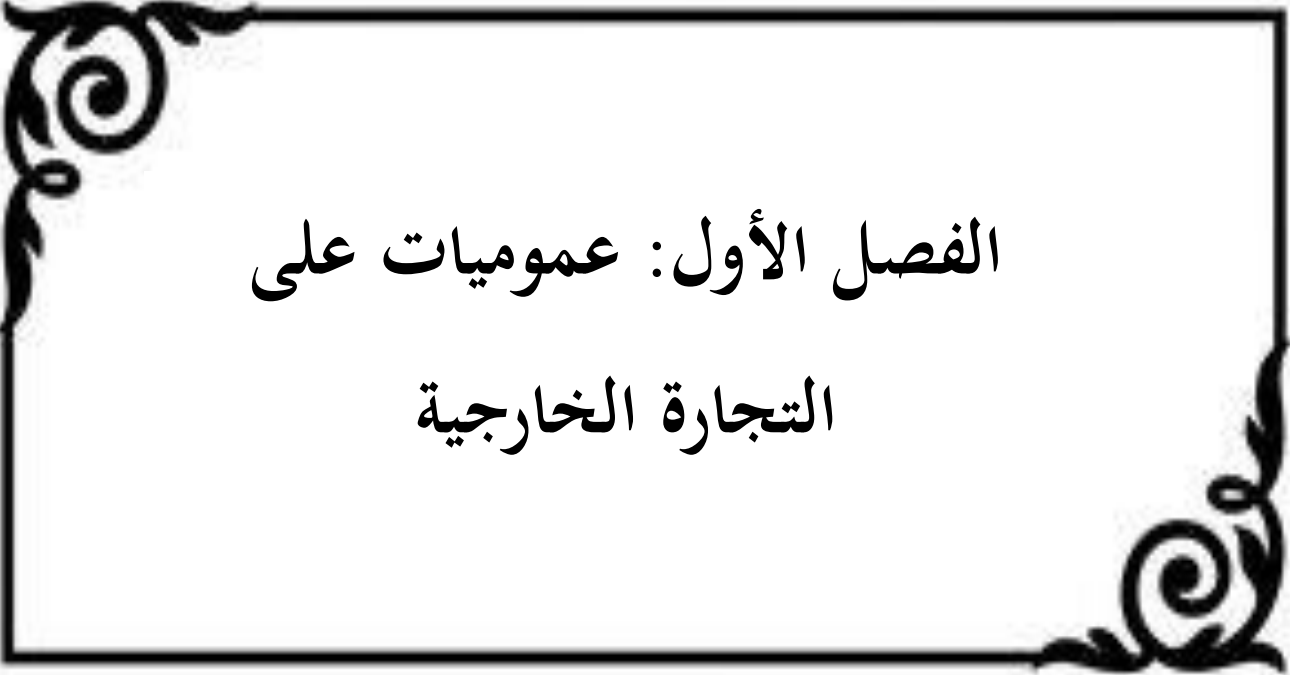
## 9- تقسيمات البحث:

قسمت هذه الدراسة إلى قسمين؛ خصص الفصل الأول للجانب النظري، والفصل الثاني خصصناه للتحليل، وهذه التقسيمات كالآتي:

**- الفصل الأول:** يبدأ هذا الفصل بتمهيد يقدم نظرة عامة عن الصادرات. يتناول المبحث الأول "هيمنة المواد الخام والدور الاستراتيجي للدولة"، ويشمل المطلب الأول "مفاهيم حول التجارة الخارجية ونظرياتها" الذي يشرح مفاهيم التجارة الخارجية ونظرياتها، بما في ذلك الواردات والصادرات والخدمات. يليه المطلب الثاني "هيمنة المواد الخام، وخاصة المحروقات، على الصادرات" الذي يستعرض تأثير هيمنة المواد الخام على الصادرات، مع التركيز على المحروقات. أما المطلب الثالث، فيتعلق بـ"الدور الاستراتيجي للدولة في تنويع الصادرات" ويبحث في الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق تنويع الصادرات. بعد ذلك، يتناول المبحث الثاني "الدراسات السابقة" الذي ينقسم إلى ثلاث مطالب: "الدراسات السابقة باللغة العربية"، "الدراسات السابقة باللغة الأجنبية"، و"مقارنة الدراسات السابقة". ينتهي الفصل بخلاصة تلخص النقاط الرئيسية التي تم تناولها.

**أما الفصل الثاني:** يبدأ هذا الفصل بتمهيد يقدم خلفية عن الإستراتيجية الجزائرية لتعزيز الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 2000 إلى 2023. يتناول المبحث الأول "التحديات والفرص في تعزيز الصادرات خارج المحروقات"، ويتضمن المطلب الأول "تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023)" الذي يستعرض تطور الصادرات خلال الفترة المذكورة. يليه المطلب الثاني "تحديد الفرص الاقتصادية - دراسة الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر". أما المبحث الثاني، فيركز على "دور الهيئات والمؤسسات في دعم وتطوير التجارة الخارجية الجزائرية" ويشمل المطلب الأول "تعدد ودور الهيئات المعنية بالتجارة

الخارجية"، والمطلب الثاني "إبرام الاتفاقيات التجارية الدولية". ينتهي الفصل بخلاصة تلخص النقاط الرئيسية والتوصيات، تليها الخاتمة التي تجمع استنتاجات البحث.



الفصل الأول: عموميات على  
التجارة الخارجية



تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة عامة على التجارة الخارجية، مع التركيز على هيمنة المواد الخام، وخاصة المحروقات، على صادرات الدول النامية، والدور الاستراتيجي للدولة في تنويع تلك الصادرات. تعتبر التجارة الخارجية من العناصر الأساسية في تطوير الاقتصاديات الوطنية، حيث ترتبط بتبادل السلع والخدمات بين الدول. سيتناول الفصل الأول مفاهيم التجارة الخارجية وأهم النظريات التي تناولتها، بالإضافة إلى تحليل تأثير الاعتماد على تصدير المواد الخام في الدول النامية، مع عرض أمثلة من عدة مناطق جغرافية.

يتناول المبحث الأول مفهوم التجارة الخارجية بمختلف مكوناتها كالاستيراد والتصدير والخدمات، بالإضافة إلى استعراض أبرز النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة في مجال التجارة الدولية. هذه النظريات تسهم في فهم الآليات التي تحكم التبادل التجاري بين الدول، وتسلط الضوء على فوائد وأضرار التجارة غير المتوازنة.

من جهة أخرى، يركز المطلب الثاني على هيمنة المواد الخام، خصوصاً المحروقات، على الصادرات في العديد من الدول النامية. هذا التركيز الشديد على المحروقات قد يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كعدم استقرار المداخيل وتعريض الاقتصاد للصدمات الخارجية. سيتم تقديم أمثلة من عدة قارات توضح تأثير نقص التنوع في الصادرات على الاقتصاديات.

أما في المطلب الثالث، سيتم مناقشة الدور الحيوي الذي تلعبه الدولة في تعزيز وتنويع صادراتها. فالسياسات الاستراتيجية التي تتبناها الدولة على المستويين المحلي والدولي تعتبر أحد العوامل الأساسية لتحقيق تنويع اقتصادي طويل الأمد.

في المبحث الثاني، سيتم استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التجارة الخارجية. سيتضمن ذلك تحليلاً للدراسات المكتوبة باللغة العربية والأجنبية، ومقارنة النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات مع الدراسة الحالية، لتقديم رؤية شاملة حول هذا الموضوع.

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

### الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية:

في هذا الفصل ، سنتناول مبحثين كل نتطرق في المبحث الأول الى هيمنة المواد الخام، والدور الاستراتيجي للدولة و المبحث الثاني الى الدراسات السابقة .

### المبحث الأول: هيمنة المواد الخام، والدور الاستراتيجي للدولة:

في هذا المبحث، سنتناول مفاهيم التجارة الخارجية ونظرياتها، مع التركيز على هيمنة المواد الخام الأولية، لاسيما المحروقات، على الصادرات.

### المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية ونظرياتها:

نتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية.

### الفرع الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية ( الواردات والصادرات والخدمات):

نتطرق في هذا الفرع إلى مفاهيم كل من الواردات، الصادرات، الخدمات ونظريات التجارة الدولية.

### أولاً: مفهوم التجارة الخارجية:

نستعرض فيما يلي تعريفين مختلفين لمفهوم التجارة الخارجية، حيث يوضح كل تعريف جوانب محددة من هذا المصطلح :

### التعريف الأول:

هي عملية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول عبر الحدود الدولية أو الإقليمية. تعتمد الدول على التجارة الخارجية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها، وتصدير الفائض من إنتاجها إلى دول أخرى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Meaning of foreign trade in English, Cambridge Dictionary, <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/foreign-trade>, 11/04/2024 , 10:30

### التعريف الثاني:

هي العملية التي تعتمدها الدول لتبادل السلع والخدمات وفق شروط ومعايير محددة. تشمل هذه العملية كلاً من الواردات والصادرات، وتساهم في تعزيز التفاعلات الاقتصادية والنمو بين الدول<sup>1</sup>.

### ثانياً: مفهوم الواردات:

نستعرض فيما يلي تعريفين مختلفين لمفهوم الواردات، حيث يوضح كل تعريف جوانب محددة من هذا المصطلح:

### التعريف الأول:

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في الخارج التي يتم استيرادها بهدف استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني. وبما أن زيادة الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية، فإنها تخصم من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن<sup>2</sup>.

### التعريف الثاني:

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في الخارج والتي تُستهلك داخل الوطن. قد تؤدي زيادة الواردات إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات المحلية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> براح زينب، دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية -دراسة حالة وكالة أم البواقي BNA-، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعموم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 04.

<sup>2</sup> حاتم عباسي، أثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1989-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: إقتصاد كمي، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020-2021، ص 11.

<sup>3</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 132.

### ثالثا: مفهوم التصدير:

نستعرض فيما يلي تعريفين مختلفين لمفهوم التصدير ، حيث يوضح كل تعريف جوانب محددة من هذا المصطلح :

#### التعريف الأول:

قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات من السلع والخدمات والمعلومات والأموال والثقافة والسياحة والموارد البشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى، بهدف تحقيق أهداف الصادرات من أرباح، وقيمة مضافة، وتوسيع، ونمو، وانتشار، وتوفير فرص عمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى، والحصول على تكنولوجيات جديدة وغيرها<sup>1</sup>.

#### التعريف الثاني:

يُعتبر التصدير شكلاً من أشكال دخول الأسواق العالمية، وهو عملية بيع السلع والخدمات إلى دول أخرى. كما يعكس قدرة الدولة وشركاتها، المتمثلة في وكلائها الاقتصاديين، على تحقيق تدفقات من السلع والخدمات والمعلومات والأموال والثقافة والسياحة والموارد البشرية إلى الأسواق العالمية. يهدف التصدير إلى تحقيق أهداف محددة، ومن التعريفات الأدق يمكن القول بأن التصدير هو بيع المنتجات من دولة إلى أخرى<sup>2</sup>.

#### رابعا: مفهوم الخدمات:

نستعرض فيما يلي تعريفين مختلفين لمفهوم الخدمات ، حيث يوضح كل تعريف جوانب محددة من هذا المصطلح :  
إن الاهتمام المتزايد بالخدمات جعلها تكتسب مفاهيم متنوعة. ورغم إجراء العديد من الدراسات والأبحاث من قبل الأكاديميين والممارسين في مجال الخدمات، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف مشترك واحد للخدمات. لذا، يصعب وضع تعريف محدد وشامل لها، نأخذ التعريفين الآتيين:

<sup>1</sup> فريد النجار، تسويق الصادرات العربية آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 15.

<sup>2</sup> عيسى لخضر، قلفاط شكري، الدعم الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قانون التصدير والاستيراد نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2021، ص 345.

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

**التعريف الأول:** الخدمات تشمل الأنشطة التي تُقدم لتلبية حاجات أو رغبات الأفراد أو الجماعات، وتعتبر جزءاً أساسياً من الاقتصاد. هذه الخدمات يمكن أن تكون مادية، مثل خدمات الصيانة والإصلاح والنقل والتوزيع، أو غير مادية، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والاستشارات، والخدمات المالية. الخدمات تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتسهيل الأعمال اليومية، وتتراوح بين الخدمات الأساسية التي تلبي احتياجات الحياة اليومية، مثل خدمات الكهرباء والمياه، إلى الخدمات المتخصصة التي توفر حلولاً متقدمة ومخصصة للأفراد أو المؤسسات، مثل الخدمات القانونية والهندسية والتكنولوجية<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** كانت الخدمة تُعتبر لفترة طويلة نشاطاً إنسانياً يقوم فيه الفرد بتأدية مهمة لشخص آخر. ومع ذلك، فإن هذا التعريف محدود للغاية، حيث يمكن تقديم العديد من الخدمات بواسطة مجموعة من الآلات والتجهيزات المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الخدمات الأتمتة في غسل السيارات، المعالجة الآلية للبيانات، والتطبيقات الرقمية التي تقدم الاستشارات والخدمات المالية. هذه التطورات توضح أن الخدمات لم تعد مقتصرة على التفاعل البشري المباشر، بل يمكن أن تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والأجهزة الميكانيكية لتلبية احتياجات الأفراد والشركات بفعالية وسرعة أكبر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمات المصرفية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 60.

<sup>2</sup> قرون زينب، دور الخدمات البنكية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 03.

تختلف نظريات التجارة الخارجية في طبيعتها والأسس التي تقوم عليها. تنقسم هذه النظريات إلى مدارس فكرية متعددة؛ فقد تطورت بعض النظريات من أفكار أولية وتمت إضافتها وتعديلها بمرور الوقت، بينما ظهرت نظريات أخرى لتتناقض مع ما سبقها.

### أولاً: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية:

سنتطرق لكل من نظرية التكاليف المطلقة، نظرية التكاليف النسبية، نظرية القيم الدولية (جون ستوارت ميل).

#### 1. نظرية التكاليف المطلقة

نظرية التكاليف المطلقة، التي طورها آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم"، تركز على كيفية استفادة الدول من التجارة الدولية بناءً على قدرتها على إنتاج السلع بتكاليف أقل مقارنة بالدول الأخرى. وفقاً لهذه النظرية، تستفيد الدول من التجارة عندما تكون قادرة على إنتاج سلع معينة بتكاليف منخفضة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى. بناءً على ذلك، يجب على الدول التخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بكفاءة أعلى وتبادلها مع الدول الأخرى للحصول على سلع يتم إنتاجها بتكاليف أعلى. تؤكد النظرية على أن جميع الأطراف يمكن أن تحقق مكاسب من خلال التجارة عندما تتبادل الدول السلع التي تنتجها بتكاليف أقل، مما يعزز الرفاهية الاقتصادية بشكل عام<sup>1</sup>.

#### 2. نظرية التكاليف النسبية:

نظرية التكاليف النسبية، التي طورها الاقتصادي ديفيد ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر، تركز على أن الدول يمكن أن تستفيد من التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية في التكاليف مقارنة بالدول الأخرى. بموجب هذه النظرية، يجب على كل دولة أن تركز على إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بكفاءة أعلى نسبياً، ثم تتبادل هذه السلع مع الدول الأخرى التي يمكنها إنتاج سلع أخرى بكفاءة أفضل. حتى إذا

<sup>1</sup> شنيبي سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006، ص 22.

كانت إحدى الدول أقل كفاءة في إنتاج جميع السلع مقارنة بدولة أخرى، فإنها لا تزال يمكن أن تحقق مكاسب من التجارة بتخصصها في السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية. هذا التخصص والتجارة يؤديان إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية ورفاهية جميع الأطراف المعنية<sup>1</sup>.

### 3. نظرية القيم الدولية (جون ستوارت ميل):

نظرية القيم الدولية لجون ستوارت ميل، التي تطورت في القرن التاسع عشر، تركز على كيفية تحديد قيم السلع في التجارة الدولية بناءً على التكاليف النسبية لإنتاجها في مختلف البلدان. وفقاً لهذه النظرية، تحدد قيم السلع الدولية بأسعار التبادل التي تنشأ من التوازن بين التكاليف النسبية والعرض والطلب على السلع في كل دولة. ميل يعزز من مفهوم أن الدول يمكن أن تستفيد من التجارة الدولية من خلال التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية. وبالتالي، تُعتبر قيم السلع الدولية ناتجة عن التفاعل بين التكاليف النسبية والعرض والطلب، مما يوضح أهمية التخصص في تعزيز الفوائد الاقتصادية من التجارة الدولية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسام علي داود، أيمن أبو خفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة الأردن، 2002، ص 38.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 112.

سنتطرق لكل من نظرية السويدية (هيكشر-أوهلين) ، لغز ليونترف .

### 1. النظرية السويدية (هيكشر-أوهلين):

نظرية هيكشر-أوهلين، التي طوّرها الاقتصاديان السويديان إيلي هيكشر وبيرتيل أوهلين، تُعد من النظريات الرائدة في مجال التجارة الدولية. تركز هذه النظرية على كيفية تأثير وفرة عوامل الإنتاج المختلفة على أنماط التجارة بين الدول. تفترض النظرية أن الدول تخصص في إنتاج السلع التي تعتمد بشكل مكثف على العوامل التي تتوفر لديها بكثرة. على سبيل المثال، الدول التي تمتلك وفرة في رأس المال ستخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة، مثل الآلات والتقنيات المتقدمة. بالمقابل، الدول التي تمتلك وفرة في العمل ستخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى قوة عمل كبيرة، مثل الملابس والمنتجات الزراعية<sup>1</sup>.

النظرية تسلط الضوء على أن التجارة الدولية تنشأ بسبب الاختلافات في وفرة عوامل الإنتاج بين الدول. عندما تتاجر الدول في السلع التي تعتمد على العوامل التي تتوفر لديها بكثرة، فإنها تحقق مزايا اقتصادية. فبفضل التخصص والتجارة، يمكن للدول أن تستفيد من الموارد المتاحة لديها بشكل أكثر كفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للجميع. تعزز هذه النظرية فهمنا لكيفية تأثير الموارد الطبيعية والبشرية على التجارة الدولية، وتساعد في تفسير أنماط التبادل التجاري بين الدول بناءً على مواردها المتاحة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> قميني مروي، تمويل البنوك التجارية الخارجية مخاطر وضمانات دراسة حالة BNA، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية و بنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012-2013، ص 30.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 30.



### 2. لغز ليونتف:

يُشير "لغز ليونتف" إلى التحديات المتعلقة بكيفية تخصيص الموارد بين الدول بطريقة تحقق أقصى استفادة من التجارة الدولية. يتناول اللغز مسألة كيفية توزيع الموارد مثل العمل ورأس المال والموارد الطبيعية لتحقيق أقصى فائدة من التبادل التجاري. يتطلب حل اللغز تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات وتحديد كيفية تخصيص الموارد بشكل يتيح للدول الاستفادة من مزايا نسبية. بمعنى آخر، يتطلب الأمر استراتيجيات دقيقة للتخصص والتجارة بحيث تكون الدول قادرة على إنتاج السلع التي تتمتع فيها بكفاءة نسبية أعلى مقارنة بالدول الأخرى، مما يعزز الفائدة الاقتصادية الشاملة ويحقق توازنًا في السوق العالمية<sup>1</sup>.

### ثالثا: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية:

سنتطرق لكل من النظريات الحديثة للتجارة الخارجية من جانب العرض (نظرية الفجوة التكنولوجية ، نظرية دورة المنتج ، نظرية اقتصاديات الحجم ) و نتطرق لنظريات الحديثة للتجارة الخارجية من جانب الطلب ( نظرية لندر Linder )

### 1. النظريات الحديثة للتجارة الخارجية من جانب العرض:

- **نظرية الفجوة التكنولوجية:** نظرية الفجوة التكنولوجية، التي طوّرها ميشيل بوزنر في 1961، تركز على الفروقات التكنولوجية بين الدول وكيفية تأثيرها على التجارة والتنمية الاقتصادية. تفترض النظرية أن الدول المتقدمة تمتلك تكنولوجيا متطورة بشكل أكبر مقارنة بالدول النامية، مما يخلق فجوة تكنولوجية. تسهم هذه الفجوة في تشكيل أنماط التجارة الدولية، حيث تصدر الدول المتقدمة السلع والخدمات ذات التكنولوجيا العالية، بينما تستورد الدول النامية هذه السلع وتستفيد من نقل التكنولوجيا لتحسين قدرتها الإنتاجية. هذا التبادل التكنولوجي يساعد الدول النامية

<sup>1</sup> محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993، ص 71.

على تسريع تنميتها الاقتصادية وتقليص الفجوة التكنولوجية مع الدول المتقدمة، مما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية<sup>1</sup>.

- **نظرية دورة المنتج:** نظرية دورة المنتج، التي طورها الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون في الستينيات، تفسر كيف تتغير أنماط التجارة الدولية مع تطور المنتجات. وفقاً لهذه النظرية، تمر المنتجات بأربع مراحل رئيسية: الابتكار، النمو، النضوج، والانحدار. في مرحلة الابتكار، تُطور المنتجات الجديدة في الدول المتقدمة التي تتمتع بالقدرة التكنولوجية والإبتكارية. في مرحلة النمو، تبدأ هذه المنتجات في تحقيق شعبية وزيادة الطلب، مما يؤدي إلى توسع الإنتاج والتصدير من الدول المبتكرة إلى الأسواق العالمية. مع دخول المنتج مرحلة النضوج، يصبح الإنتاج أكثر كفاءة، وتنتقل عملية الإنتاج إلى دول ذات تكاليف إنتاج أقل، مثل الدول النامية، بينما تستمر الدول المتقدمة في تصدير المنتجات إلى الأسواق العالمية. أخيراً، في مرحلة الانحدار، ينخفض الطلب على المنتج ويصبح إنتاجه غير مربح في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى انسحابها من الإنتاج والتجارة بينما تظل الدول النامية مسؤولة عن تلبية الطلب المحلي والعالمي. تعزز نظرية دورة المنتج من فهم كيف تتطور التجارة الدولية بمرور الوقت بناءً على تطور المنتجات وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك<sup>2</sup>.

- **نظرية اقتصاديات الحجم:** نظرية اقتصاديات الحجم تشير إلى كيفية تأثير زيادة حجم الإنتاج على تقليل تكاليف الوحدة للسلع والخدمات. وفقاً لهذه النظرية، كلما زادت الشركات من حجم إنتاجها، تنخفض تكلفة الوحدة بسبب توزيع التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات. يتضمن ذلك تحسين كفاءة الإنتاج من خلال استخدام أساليب أكثر تخصصاً وأتمتة، مما يزيد من الإنتاجية ويقلل من تكاليف التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، الشركات الكبيرة قد تستفيد من اقتصاديات الحجم في التفاوض للحصول على أسعار أفضل من الموردين بفضل حجم الطلب الكبير.

<sup>1</sup> عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 08، العدد 01، 2004، ص 66.

<sup>2</sup> محمود يونس، مرجع سابق، ص 83.

بذلك، توضح النظرية كيف يمكن للشركات تحقيق مزايا اقتصادية وتنافسية من خلال زيادة حجم إنتاجها، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتعزيز الكفاءة في الأسواق<sup>1</sup>.

### 2. النظريات الحديثة للتجارة الخارجية من جانب الطلب:

- **نظرية لندر Linder**: نظرية لندر، التي طورها الاقتصادي السويدي ستين لندر في عام 1961، تقدم تفسيراً مميّزاً للأنماط التجارية بين الدول بناءً على تباين التفضيلات المحلية والطلب. وفقاً لهذه النظرية، تميل الدول التي تشترك في تفضيلات وأذواق مماثلة إلى التبادل التجاري بشكل أكثر فعالية، حيث تتبادل السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتها الخاصة. هذا يعني أن الدول التي تتشابه في مستويات الدخل والتقدم التكنولوجي ستكون أكثر عرضة للتجارة مع بعضها البعض، حيث تكون المنتجات التي تتوافق مع تطلعات الأسواق المحلية موجودة بكثرة. من جهة أخرى، الدول التي تتمتع بمتطلبات واحتياجات مختلفة ستستورد السلع التي لا تتوفر بشكل كافٍ محلياً أو التي تتطلب تقنيات مختلفة. وبالتالي، تسلط نظرية لندر الضوء على كيفية تأثير التباين في الطلب المحلي والتفضيلات على الأنماط التجارية، مشيرةً إلى أن الدول ذات الأسواق المماثلة تتبادل السلع ذات القيمة المضافة العالية، بينما قد تستورد الدول الأخرى السلع الأساسية أو تلك التي تعتمد على تقنيات أقل تطوراً. تبرز النظرية أهمية فهم كيفية توافق التفضيلات المحلية مع استراتيجيات التجارة الدولية لتعزيز الفهم حول كيفية تشكل علاقات التجارة العالمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Samir HADDAD, practical studies in business English and letter writing, third edition, Jordan book centre, 1994, P139.

<sup>2</sup> حسام علي داود، أمين أبو خفري، مرجع سابق، ص 62.

المطلب الثاني: هيمنة المواد الخام ، وخاصة المحروقات، على الصادرات:

نتطرق في المطلب الثاني لفرعين ، في الفرع الاول لأثر نقص تنوع الصادرات والاعتماد على صادرات المحروقات على الدول النامية و في الفرع الثاني لأمثلة على اقتصاديات لا تعتمد على تنوع الصادرات .

**الفرع الأول: أثر نقص تنوع الصادرات والاعتماد على صادرات المحروقات على الدول النامية:**

تعتبر إستراتيجية التنوع الاقتصادي عمومًا، وتنوع الصادرات خارج المحروقات خصوصًا، محورًا أساسيًا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركة للنمو الاقتصادي. دعوني ألقى نظرة على بعض النقاط المهمة:

**اولا التقلبات الاقتصادية:**

الاعتماد على صادرات المحروقات يجعل الدول النامية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يمكن أن يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الإيرادات الاقتصادية ويؤثر على الاستقرار المالي.

**ثانيا ضعف النمو الاقتصادي:**

نقص تنوع الصادرات قد يؤدي إلى بطء في النمو الاقتصادي لأن الدول تعتمد على عدد محدود من المنتجات، مما يقلل من قدرتها على تنمية قطاعات اقتصادية أخرى ويحد من فرص النمو<sup>1</sup>.

**ثالثا زيادة الفقر والبطالة:**

الاعتماد على صادرات المحروقات قد لا يوفر قاعدة اقتصادية واسعة كافية لتوليد فرص العمل المستدامة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بسبب نقص النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة.

**رابعا ضعف التنمية الصناعية:**

نقص تنوع الصادرات يمنع الدول النامية من تطوير صناعات محلية جديدة وتحقيق قيمة مضافة، مما يعيق تطوير البنية التحتية الصناعية ويؤثر على التقدم التكنولوجي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حفايضية مينة، برفوق صبرينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر خلال الفترة 2004-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2017-2018، ص 40.

خامساً تعرض بيئي:

الاعتماد على صادرات المحروقات قد يؤدي إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية ويسبب أضراراً بيئية كبيرة، مما يؤثر سلباً على البيئة وصحة المجتمعات المحلية.

الفرع الثاني: أمثلة على اقتصاديات لا تعتمد على تنويع الصادرات:

سنتطرق في الفرع الثاني أمثلة على اقتصاديات لا تعتمد على تنويع الصادرات في قارة ( إفريقيا ، اسيا ، أمريكا الجنوبية ) .

اولاً قارة إفريقيا:

الجدول رقم 1: دول إفريقية لا تعتمد على تنويع الصادرات

الدولة	تأثير التبعية للموارد على الاقتصاد (الجزائر وكوت ديفوار وزامبيا و نيجيريا)	المادة
الجزائر	شكلت الصادرات النفطية نحو 90.52% من إجمالي الصادرات في عام 2020، مما يبرز التبعية الكبيرة للاقتصاد على النفط. تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تنويع اقتصادها، حيث يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على الإيرادات النفطية. لتجاوز هذه التحديات، من الضروري تبني إستراتيجية طويلة الأمد تركز على تنويع الاقتصاد، مما يساهم في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية ويعزز الاستقرار الاقتصادي <sup>2</sup> .	النفط
كوت ديفوار (ساحل العاج)	تعتمد اقتصادياً بشكل كبير على صادرات الكاكاو، التي تشكل نحو 89% من إجمالي صادراتها. هذه التبعية تعكس اعتماد الاقتصاد على محصول واحد، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار الكاكاو في الأسواق العالمية.	الكاكاو
زامبيا	تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النحاس، التي تشكل جزءاً كبيراً من إيراداتها. تعكس هذه الاعتمادية أهمية النحاس كمصدر رئيسي للإيرادات الوطنية وتعرض الاقتصاد لتقلبات أسعار النحاس العالمية.	النحاس

<sup>1</sup> بن بلي هند، بوحيزر رقية، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 292.

<sup>2</sup> آيت بارة شفيقة، عثمانى أنيسة، أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص 339.

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

النفط	تتبع بشكل كبير على صادرات النفط، حيث يشكل النفط نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وصادراتها. هذا الاعتماد يجعل الاقتصاد النيجيري عرضة لتقلبات في أسعار النفط والأزمات النفطية العالمية.	نيجيريا
-------	--	---------

المصدر: من إعداد الطالبة؛ باستخدام معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ثانياً قارة آسيا:

الجدول رقم 2 : دول آسيوية لا تعتمد على تنويع الصادرات

الدولة	تأثير التبعية للموارد على الاقتصاد (بروناي، روسيا)	المادة
بروناي	تتبع بنسبة 85% على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الوقود الأحفوري والمعادن. يشكل النفط والغاز الطبيعي جزءاً أساسياً من الاقتصاد البروني، مما يعزز الحاجة إلى استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على هذه الموارد.	الوقود الأحفوري والمعادن

المصدر: من إعداد الطالبة؛ باستخدام معطيات الاتحاد الأسيوي للتجارة والتنمية<sup>1</sup>

ثالثاً أمريكا الجنوبية:

الجدول رقم 3: دول في أمريكا الجنوبية لا تعتمد على تنويع الصادرات

الدولة	تأثير التبعية للموارد على الاقتصاد (فنزويلا ، بوليفيا ، الإكوادور )	المادة
فنزويلا	تتبع بشكل كبير على صادرات النفط، التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الوطنية. التبعية الكبيرة للنفط تجعل الاقتصاد الفنزويلي عرضة لتقلبات الأسعار والأزمات النفطية.	صادرات النفط
بوليفيا	تتبع بشكل كبير على صادرات الغاز الطبيعي، الذي يشكل جزءاً كبيراً من دخلها القومي. تعكس هذه الاعتمادية أهمية الغاز الطبيعي في الاقتصاد البوليفي وتعرضه لتقلبات السوق.	الغاز الطبيعي
الإكوادور	تتبع بشكل كبير على صادرات النفط، التي تعد مصدراً أساسياً للإيرادات. هذا الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد الإكوادوري عرضة لتقلبات الأسعار وأزمات الطاقة العالمية.	النفط

المصدر: من إعداد الطالبة؛ باستخدام معطيات الاتحاد الأسيوي للتجارة والتنمية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، <https://unctad.org/> ، 2024/05/07 ، 10:40

### المطلب الثالث: الدور الاستراتيجي للدولة في تنويع الصادرات:

الدور الاستراتيجي للدولة في تنويع الصادرات على المستويين المحلي والدولي يتضمن مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وتعزيز التنافسية العالمية.

### الفرع الأول على المستوى المحلي:

نتطرق على المستوى المحلي لكل من تطوير الصناعات الوطنية، تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية، تشجيع الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير، تدريب القوى العاملة وتعزيز التعليم والتدريب المهني، تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

### اولا. تطوير الصناعات الوطنية:

يجب على الدولة العمل على تعزيز وتطوير الصناعات المحلية الجديدة والمبتكرة من خلال تقديم حوافز مالية وضريبية، فضلاً عن توفير الدعم التقني والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. يتضمن ذلك تشجيع الاستثمارات في مجالات جديدة وابتكارية لضمان تحقيق نمو مستدام في القطاع الصناعي<sup>2</sup>.

### ثانيا. تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية:

يعد تحسين البنية التحتية المحلية مثل الموانئ والطرق ووسائل الاتصالات ضرورياً لتسهيل عمليات التصدير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية. يجب على الدولة أن تستثمر بشكل كبير في تحسين هذه البنية التحتية والخدمات اللوجستية لدعم عملية الإنتاج والتصدير.

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره

<sup>2</sup> التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي: دليل أولي لوضع وتنفيذ إستراتيجيات وخطط عمل التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي

### ثالثا تشجيع الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير:

إن دعم برامج البحث والتطوير في مختلف القطاعات يعزز الابتكار والإبداع، مما يساهم في تطوير منتجات جديدة وتحسين جودة المنتجات القائمة. ينبغي على الحكومة أن تلتزم بدعم الابتكار وتعزيز البحث والتطوير لتحقيق تقدم مستدام في المنتجات والخدمات<sup>1</sup>.

### رابعا تدريب القوى العاملة وتعزيز التعليم والتدريب المهني:

يتعين على الدولة توفير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لتطوير مهارات العمالة في مجالات التصدير المختلفة. هذا يزيد من كفاءة القوى العاملة وقدرتها على تلبية متطلبات الأسواق الدولية، ويعزز مستوى الإنتاجية بشكل عام.

### خامسا تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

تلعب الدولة دوراً حاسماً في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص. يجب أن تُعتمد استراتيجيات مشتركة لتحقيق التنويع من خلال التعاون الوثيق بين الشركات والمؤسسات الحكومية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية بشكل أكثر فعالية.

<sup>1</sup> هشام سفيان صلواتشي، مصطفى حبشي، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص 153.



### الفرع الثاني على المستوى الخارجي :

نتطرق على مستوى الدولة لكل من العناصر التالية : توقيع اتفاقيات تجارية ، الترويج للمنتجات الوطنية ، تحقيق الامتثال للمعايير الدولية ، تحفيز الاستثمار الأجنبي ، تعزيز العلاقات التجارية ، الدبلوماسية الاقتصادية .

#### أولا توقيع اتفاقيات تجارية:

عقد اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز الوصول إلى أسواق جديدة وتقليل الحواجز التجارية، مما يساهم في زيادة حجم الصادرات.

#### ثانيا الترويج للمنتجات الوطنية:

إنشاء حملات تسويقية دولية لتعزيز العلامة التجارية الوطنية والترويج للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية من خلال المعارض التجارية، والبعثات التجارية، ووسائل الإعلام. يعتبر التسويق الدولي والترويج للمنتجات والخدمات أمراً بالغ الأهمية للوصول إلى جمهور أوسع<sup>1</sup>.

#### ثالثا تحقيق الامتثال للمعايير الدولية:

التأكد من أن المنتجات الوطنية تلي المعايير واللوائح الدولية المطلوبة، مما يعزز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. يجب أن تعمل الشركات على تطوير منتجاتها وتكييفها مع احتياجات الأسواق المستهدفة.

#### رابعا تحفيز الاستثمار الأجنبي:

جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات ذات الإمكانيات التصديرية العالية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> قشرو فتيحة، توجه الدول النامية نحو إستراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص 102.

<sup>2</sup> بن ساحة مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، معالم التحرك الإستراتيجي لتنوع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 01، 2018، ص 433.

### خامسا تعزيز العلاقات التجارية:

بناء وتعزيز العلاقات التجارية مع دول وشركاء دوليين، مما يسهم في فتح أسواق جديدة وزيادة الفرص التجارية العالمية، بما في ذلك الانتماءات الإقليمية والدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO).

### سادسا الدبلوماسية الاقتصادية:

توسيع الوجود في أسواق متعددة حول العالم من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع دول مختلفة وزيادة النشاط التجاري في مناطق جديدة.

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يشمل المبحث الثاني الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسات السابقة باللغة الأجنبية و المقارنة بين دراستنا و هاته الدراسات.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:

نتطرق إلى أهم الدراسات السابقة باللغة العربية:

الدراسة الأولى: دراسة مروى مومن، والتي حاولت من خلالها التطرق لموضوع

أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2000-

2020

تمت هذه الدراسة سنة 2023، وهي أطروحة دكتوراه في جامعة قلمة، والتي اعتمدت فيها على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، أما بخصوص الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم استعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي يعتبر الأنسب في هذه الحالة، وكذا باستخدام برمجية Eviews 10 والتي مكنت وساعدت من التوصل إلى نتائج دقيقة تفسر العلاقة بني الصادرات خارج المحروقات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث كانت إشكالية دراستها كالآتي:

إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي بتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟

أما أهداف الدراسة لمروى مومن:

- تسليط الضوء على واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر.

- وقياس تأثيرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2000 إلى 2020 باستخدام برمجية Eviews 10 ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

ولقد توصلت الباحثة للنتائج الآتية:

- تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وذلك وفقا لما أفضت به نتائج الدراسة القياسية، حيث كان أثرها ايجابيا ومعنوي وفي اتجاه واحد على النمو الاقتصادي، مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي يرتفع بارتفاع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 والعكس الصحيح.

الدراسة الثانية: دراسة بنوة الشيخ ونصيرة بن نافلة؛ عنوان الدراسة:

دور إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة

الجزائر للفترة (1990-2021)

تمت هذه الدراسة سنة 2024، وهي مقال في مجلة دراسات اقتصادية، عين تموشنت، الجزائر، استخدم فيها الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدهما في الإلمام والإحاطة بالجوانب النظرية التي تخص التصدير والنمو الاقتصادي،

وتحليل تطور مسار بيانات الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1990-2021. كما تم الاعتماد على برنامج EViews12؛ كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

أما في ما يخص إشكالية الدراسة فقد كانت كالآتي:

ما هو دور إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي للجزائر؟

ولقد تم تحديد أهداف من قبل الباحثين وهو التعرف على دور إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2021، باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي من خلال تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

أما في ما يخص نتائج الدراسة فقد كانت كالتالي:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بما في ذلك تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، في الأجل القصير، لم تؤثر متغيرات الدراسة على النمو، مما يشير إلى أن دور إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر قد يكون محدودًا في دعم النمو الاقتصادي بشكل كبير.

الدراسة الثالثة: دراسة عز الدين بلعلي وعمر دهمي، والتي كانت بعنوان:

دراسة تحليلية لصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل الإستراتيجية الوطنية للتصدير 2011-

2022، تمت هذه الدراسة سنة 2024، وهي مقال في مجلة معارف بالبويرة- الجزائر،

حيث استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسباً لوصف وتحليل الظواهر وإيجاد العلاقات بين متغيرات الدراسة. ولقد تم جمع البيانات باستخدام أداة تحليل كفاءة الإستراتيجية الوطنية للتصدير. يتم استخدام التحليل كأداة لتقييم العلاقة بين الإستراتيجية الوطنية والقرارات الحكومية وتأثيرها على الصادرات. كما قام الباحثان بتحديد الأهداف المرجوة من دراستهما وهي:

- تناول موضوع تعزيز عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

- تسليط الضوء في هذا النص على أهمية زيادة الصادرات غير النفطية كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة والاستقلالية المالية للجزائر.

- تم في الدراسة تحليل الجوانب الاقتصادية من خلال تقييم كفاءة الإستراتيجية الوطنية للتصدير ودورها في زيادة حجم الصادرات غير النفطية.

- تركز هذه الدراسة على أهمية توجيه الجهود نحو تعزيز البيئة الاقتصادية، وذلك لتحسين وتعزيز فرص التصدير خارج قطاع المحروقات، وتحقيق التطور والازدهار الاقتصادي، وتعزيز الاستقلالية المالية للبلد. - تناول موضوع تعزيز عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

- تسليط الضوء في هذا النص على أهمية زيادة الصادرات غير النفطية كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة والاستقلالية المالية للجزائر.

- تم في الدراسة تحليل الجوانب الاقتصادية من خلال تقييم كفاءة الإستراتيجية الوطنية للتصدير ودورها في زيادة حجم الصادرات غير النفطية.

- تركز هذه الدراسة على أهمية توجيه الجهود نحو تعزيز البيئة الاقتصادية، وذلك لتحسين وتعزيز فرص التصدير خارج قطاع المحروقات، وتحقيق التطور والازدهار الاقتصادي، وتعزيز الاستقلالية المالية للبلد. - تناول موضوع تعزيز عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات في ظل الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

- تسليط الضوء في هذا النص على أهمية زيادة الصادرات غير النفطية كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة والاستقلالية المالية للجزائر.

- تم في الدراسة تحليل الجوانب الاقتصادية من خلال تقييم كفاءة الإستراتيجية الوطنية للتصدير ودورها في زيادة حجم الصادرات غير النفطية.

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

- تركز هذه الدراسة على أهمية توجيه الجهود نحو تعزيز البيئة الاقتصادية، وذلك لتحسين وتعزيز فرص التصدير خارج قطاع المحروقات، وتحقيق التطور والازدهار الاقتصادي، وتعزيز الاستقلالية المالية للبلد.

أما إشكالية الدراسة فهي:

ما مدى تأثير الإستراتيجية الوطنية للتصدير على زيادة قيمة وحجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؟

وتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- أن هناك علاقة طردية قوية بين الإستراتيجية الوطنية للتصدير خلال الفترة من 2019 إلى 2022 والقرارات الحكومية، وبين حجم وقيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، حيث ساهمت بشكل كبير في تعزيزها وزيادة قيمتها.

الدراسة الرابعة: دراسة ليلي اللحياني، تمت هذه الدراسة سنة 2023، وتحمل عنوان

الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات: من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح

الصادرات خارج قطاع المحروقات.

هي دراسة من نوع مقال في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تيبازة، الجزائر، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي واعتمد في جمع معلوماتها على أداة التحليل والتقييم، وذكرت الباحثة أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو تحليل وتقييم فعالية إستراتيجية الدولة الجزائرية في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وكانت إشكالية الدراسة كالآتي:

ما مدى نجاعة إستراتيجية الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بعد توجيهها من الانفتاح إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات؟

أما في خصوص نتائج الدراسة فهي:

- تسعى الجزائر إلى تطوير الصادرات غير النفطية كحلاً لمشكلات التنمية الاقتصادية ولتقليل الاعتماد على الموارد النفطية في سياساتها الاقتصادية. بعد تبني مبادئ اقتصاد السوق ومخطط استراتيجي، اعتمدت الحكومة إصلاحات

اقتصادية خاصة في مجال التجارة الخارجية، من خلال إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي. في ظل أزمة كوفيد-19 العالمية، تسعى الحكومة الحالية إلى إحياء وتحديد اقتصادي في "الجزائر الجديدة" عبر تبني سياسة تجارية تعزز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

**المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:**

نتطرق إلى أهم الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

**الدراسة الأولى:** دراسة دراسة نحال بنقفة ونصيرة رجب، وهي دراسة بعنوان

**hydrocarbon sector as a means of promoting foreign "Exporting outside the  
'between 2009-2020"trade in Algeria**

وهي دراسة تمت في سنة 2022، نوعها مقال في مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، تيبازة، الجزائر. حيث استخدمت الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وكانت أهداف دراستهما التعرف على السياسة التجارية الجزائرية لقطاع التجارة الخارجية والبحث عن أهم المتغيرات المتحكمة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وإلقاء الضوء على أهم معوقات التصدير خارج المحروقات وكذا إبراز أهمية التصدير خارج المحروقات وفعاليتها في تنويع الاقتصاد الوطني.

أما إشكالية الدراسة فهي:

- كيف يساهم التصدير خارج المحروقات في تعزيز التجارة الخارجية في الجزائر؟

ولقد توصلت الباحثان إلى النتائج التالية:

- تسعى الدولة إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال المساعدات والتسهيلات التي تمنحها للمصدرين ومساهمة كل الأطراف المتدخلة في عملية التصدير، وكذلك إنشاء صندوق خاص (FSPE) لترقية الصادرات بموجب قانون المالية 1996.

- مكّنت صادرات المحروقات الجزائر من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتكديس احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي والحفاظ على ديون خارجية منخفضة في حين كانت أسعار النفط العالمية مرتفعة. ومنذ عام 2014، يواجه الاقتصاد الجزائري الأزمة المرتبطة بانخفاض أسعار النفط.

- عدم تنويع الصادرات بسبب غياب إستراتيجية وطنية للتصدير وتأثير ذلك على المؤسسات الجزائرية، حيث تم تميش القطاع لعدة سنوات مع توجه المتعاملين الاقتصاديين نحو الاستيراد والتخلي عن الإنتاج الوطني.

الدراسة الثانية: دراسة معمر بوطالبي، ليلي كرامو، تمت هذه الدراسة سنة 2024، وهي تحمل عنوان:

### **Algeria's Efforts To Promote Exports Outside The Hydrocarbons Through Developing Food Industries During The Period 2017-2019**

والتي نوعها مقال في مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد بالجلفة، الجزائر، حيث استعمل الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وقد حددا أهداف دراستهما وهي تقديم مختلف السياسات والبرامج والجهات الداعمة التي تهدف إلى زيادة الصادرات غير الهيدروكربونية وكذا تحليل تطور الصادرات غير الهيدروكربونية في الجزائر للفترة 2017-2020 وأيضا تقديم وتحليل نسبة صادرات الصناعات الغذائية من إجمالي الصادرات غير الهيدروكربونية للفترة 2017-2019 وكذا تقديم وتحليل الموازين التجارية للصناعات الغذائية للفترة 2017-2019.

وكانت إشكالية الدراسة:

- إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تطوير الصناعات الغذائية من خلال جهودها الرامية إلى زيادة الصادرات غير الهيدروكربونية؟

أما في ما يخص النتائج:

- عدم القدرة على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية الخارجية بسبب ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.



- رغم الامتيازات والسياسات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة الجزائرية لدعم الصناعات الغذائية، إلا أن فاعليتها لم تثبت.

- من المستحيل تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات دون بناء اقتصاد قوي ومؤسسات اقتصادية متينة.

- رغم السياسات والامتيازات التي تقدمها الدولة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في الصناعات الغذائية، إلا أن نسبة هذه المؤسسات تبقى منخفضة وضعيفة للغاية.

الدراسة الثالثة: دراسة أمين زايد ونجيم عمارة، وهي دراسة بعنوان:

### exportations hors hydrocarbures en Algérie : facilitations "La promotion des "logistiques Cas de BMT"

وتمت هذه الدراسة سنة 2022، وهي مذكرة لنيل متطلبات الماستر بجامعة بجاية، ولد استخدم الباحثان واعتمدا على البحث عن الصناديق الوثائقية مثل المؤلفات والرسائل العلمية المتوفرة على مستوى المكتبات الجامعية، وكذا إجراء تدريب عملي داخل شركة ميناء بجاية المتوسط

محطة (BMT) لمعرفة ما يحدث على أرض الواقع، أما بخصوص أهداف الدراسة فقد هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة الوسائل والأدوات المستخدمة ودورها في تطوير الصادرات غير الهيدروكربونية من خلال BMT.

وكانت إشكالية الدراسة:

هل وجود تسهيلات لوجستية مكن من تعزيز وتنويع صادرات الشركات في الجزائر؟

وفي ما يخص النتائج:

- يبدو أن تنويع مصادر الدخل من التجارة الخارجية هدف أساسي للاقتصاد الوطني. لتحقيق ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تهدف إلى تنويع وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية من قبل الحكومة الجزائرية لأكثر من ثلاثين

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

عامًا، وهي تدابير أسفرت عن إنشاء هيئات لدعم الأنشطة التصديرية. في الوقت نفسه، راهنت الحكومة الجزائرية على تحسين السياق اللوجستي لأن الأخير يعد حاسمًا لمنافسة الشركات على المستوى الدولي. ولهذا الغرض، تم منح تسهيلات على مستوى اللوجستيات خصوصًا للشركات المصدرة للتغلب على القيود القائمة.

### المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة:

نستعرض في هذا المطلب مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية بدراستنا.

### الفرع الأول: مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية مع الدراسة الحالية:

#### الجدول رقم 4: مقارنة الدراسات السابقة باللغة العربية مع الدراسة الحالية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة مروى مومن	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اشتركت الدراستان في الحدود المكانية (الجزائر) وكذا في المنهج المعتمد.</li> <li>- وتشابهت الدراستين في الأهداف. وكذا في العنوان.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استعملت مروى مومن المنهج التاريخي في دراستها؛ وهذا ما لم يتم العمل به في الدراسة الحالية.</li> <li>- نلاحظ وجود اختلاف في أدوات جمع المعلومات في دراسة مروى مومن؛ والتي لم يتم استعمالها في الدراسة الحالية.</li> </ul>
الدراسة الحالية مع دراسة بونوة الشيخ ونصيرة بن نافلة	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اشتركت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في متغيراتها؛ حيث أن كلاهما يهتم بموضوع الصادرات خارج المحروقات.</li> <li>- تؤكد الدراستان على وجود دور مهم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اختلفت الدراستان في الحدود الزمنية حيث أن دراسة مروى مومن كانت سنة 2023، أما هذه الدراسة تمت في سنة 2024.</li> </ul>

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

<p>- كما نلاحظ وجود اختلاف في مكان عمل الدراسة.</p>	<p>للصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني.</p>	
<p>- تختلف الدراسات في فترة الدراسة حيث أن دراسة عز الدين بلعلي وعمر دهيمي من سنة 2011 إلى سنة 2022، أما الدراسة الحالية فكانت من سنة 2000 إلى سنة 2023.</p> <p>- نلاحظ وجود اختلاف في أدوات جمع البيانات والمعلومات، وكذا في الحدود المكانية والزمانية لكلا الدراستين.</p>	<p>- تهتم الدراسة الحالية بالتعرف على الإستراتيجيات الجزائرية المعتمدة في ترقية الصادرات، وهذا ما وجدناه في دراسة عز الدين بلعلي وعمر دهيمي.</p> <p>- تشترك الدراسة الحالية مع هذه الدراسة أن الأولى تقوم بتحليل الجوانب الاقتصادية التي تساهم وتساعد في زيادة حجم الصادرات غير النفطية، وهو جزء مهم جدا في هذه الدراسة.</p>	<p>الدراسة الحالية مع دراسة عز الدين بلعلي وعمر دهيمي</p>
<p>- تركز دراسة ليلي اللحياني على تحليل وتقييم فعالية إستراتيجية الدولة الجزائرية في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وكذا البحث والتعرف على عملية الانفتاح الاقتصادي. أما الدراسة الحالية فتهتم أكثر بالتعرف على الإستراتيجيات التي تساهم وتسمح</p>	<p>- تؤكد الدراستان على ضرورة الاهتمام بالصادرات خارج المحروقات والعمل على ترقيتها وكذا البحث على استراتيجيات جديدة لها.</p> <p>- تتشابه الدراستان أيضا في المتغيرات فكلاهما يهتمان بموضوع الاستراتيجيات التي تسعى إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.</p>	<p>الدراسة الحالية مع دراسة ليلي اللحياني</p>

<p>في ترقية الصادرات خارج المحروقات. - تمت دراسة ليلي اللحياني في فترة كوفيد 19؛ والذي كان يشكل عائق في عملية التصدير، أما الدراسة الحالية فلم تتم في تلك الفترة الحساسة.</p>		
---	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على معطيات الدراسات العربية السابقة.

الجدول رقم 5: مقارنة الدراسات السابقة باللغة الأجنبية بالدراسة الحالية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة نّمال بنقفة ونصيرة رجف.	<p>- تسعى الدراستين إلى القيام بتحليل لنسبة الصادرات خارج المحروقات لعدة سنوات.</p> <p>- تركز كل من دراسة نّمال ونصيرة والدراسة الحالية على البحث عن الإستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج المحروقات.</p>	<p>- تختلف الدراستان في سنة ومكان النشر.</p> <p>- تهتم دراسة نّمال ونصيرة بتسليط الضوء على كيفية مساهمة عملية التصدير خارج المحروقات في تعزيز التجارة الخارجية في الجزائر، أما الدراسة الحالية فتسلط الضوء أكثر على الاستراتيجيات المتبعة في عملية ترقية هاته الصادرات الغير نفطية.</p>
الدراسة الحالية مع دراسة معمّر بوطالي وليلى كرامو.	<p>- تتشابه كل من دراسة معمّر وليلى والدراسة الحالية في سنة النشر.</p> <p>- كما يوجد شبه في أهداف الدراستين حيث كل واحدة منهما تسعى إلى معرفة الاستراتيجيات التي تقوم بترقية الصادرات خارج المحروقات.</p>	<p>- تختلف الدراستان في فترة التحليل التي تمت لنسبة الصادرات خارج المحروقات؛ حيث أن دراسة ليلي ومعمّر تمت من سنة 2017 إلى 2019 وهي فترة قصيرة بالنسبة للدراسة الحالية التي بدأ تحليلها من سنة 2000 إلى 2023.</p>

## الفصل الأول: عموميات على التجارة الخارجية

<p>- تهتم دراسة ليلي ومعمر أكثر بالصناعات الغذائية ومساهمتها في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛ عكس الدراسة الحالية التي تسعى إلى البحث على مختلف الصناعات الأخرى وليس الغذائية فقط.</p>		
<p>- تبحث وتركز دراسة أمين زايدي ونجيم عمارة أكثر على القيود التي تمنع خلق فرص واستراتيجيات جديدة لعملية التصدير خارج المحروقات؛ أما الدراسة الحالية فتبحث وتركز أكثر على الإستراتيجيات وليس قيودها.</p> <p>- كما أن الدراستين تختلفان في سنة وفي مكان النشر</p>	<p>- نلاحظ وجود تشابه بين الدراستين في أحد متغيرات الدراسة فكلاهما يهتمان بموضوع الصادرات خارج المحروقات.</p> <p>- تهتم كل من دراسة أمين ونجيم بموضوع التصدير خارج المحروقات حاله حال هذه الدراسة.</p>	<p>الدراسة الحالية مع دراسة أمين زايدي ونجيم عمارة.</p>

المصدر: من إعداد الطالبة، بناء على معطيات الدراسات الأجنبية السابقة.

### خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتبين أن التجارة الخارجية تمثل عاملاً حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، إلا أن الاعتماد الكبير على تصدير المواد الخام، وخاصة المحروقات، يشكل تحديًا كبيرًا للدول النامية. هذا الاعتماد يحد من قدرة هذه الدول على تحقيق التنوع الاقتصادي، ويجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار السلع الأساسية.

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية ونظرياتها المختلفة، بدءًا من النظريات الكلاسيكية وصولًا إلى النظريات الحديثة، التي تسلط الضوء على أهمية تحرير التجارة وتطوير القدرات الإنتاجية الوطنية. كما تطرقنا إلى أثر نقص تنوع الصادرات على الاقتصادات النامية، مستعرضين أمثلة من أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، حيث تظهر الحاجة الماسة لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

من خلال دراسة الدور الاستراتيجي للدولة في تنويع الصادرات، نجد أن الدول التي تسعى لتنويع مصادر دخلها تعتمد على سياسات محلية ودولية تهدف إلى تطوير قطاعات صناعية وزراعية جديدة، وتخفيف الاستثمار، وتحسين البنية التحتية. إن تدخل الدولة من خلال هذه السياسات يلعب دورًا أساسيًا في بناء اقتصاد متنوع ومستدام.

أخيرًا، استعرضنا الدراسات السابقة أتاح لنا فرصة لفهم الجهود البحثية السابقة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية. هذه المقارنة تساهم في تقديم رؤية متكاملة وشاملة حول تحديات وفرص التجارة الخارجية، مما يمهد الطريق لتوصيات عملية يمكن تبنيها لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية

الصادرات خارج المحروقات 2000-

2023



تمهيد:

يعد موضوع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات أحد الركائز الأساسية التي تعكف عليها الجزائر ضمن مساعيها لتحقيق التنوع الاقتصادي. فمنذ مطلع القرن الواحد والعشرين، شهد الاقتصاد الجزائري تحديات كبرى بسبب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، ما جعل من الضروري البحث عن بدائل اقتصادية قادرة على ضمان استدامة النمو وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. ضمن هذا الإطار، تبنت الجزائر عدة استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الصادرات خارج المحروقات، خصوصاً في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2023.

ينقسم هذا الفصل إلى قسمين أساسيين، يتناول الأول التحديات والفرص المتاحة لتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع التركيز على تطور هذه الصادرات خلال الفترة المذكورة. وسيتم دراسة العراقيل التي تواجه الاقتصاد الجزائري، مثل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات ونقص التنوع الصناعي والزراعي. في المقابل، سيتم تحليل الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية والتي يمكن للجزائر الاستفادة منها لدفع عجلة الصادرات غير النفطية.

أما المبحث الثاني، فيركز على دور الهيئات والمؤسسات في دعم وتطوير التجارة الخارجية. من خلال تحليل أدوار المؤسسات المعنية كالغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)، وأيضاً سعي الجزائر لتعزيز وجودها على الساحة الدولية من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية والعالمية.

تشكل هذه المباحث معاً تحليلاً شاملاً لاستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال دراسة دقيقة للتحديات والعراقيل التي تواجهها، والفرص المتاحة أمامها، إلى جانب الدور الفاعل للمؤسسات والهيئات في تحقيق هذا الهدف.

المبحث الأول: التحديات والفرص في تعزيز الصادرات خارج المحروقات :

نركز في المبحث الأول على تحليل تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى

2023، بالإضافة إلى تحديد الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر.

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023):

نتطرق في المطلب الأول لفرعين حيث يحمل الفرع الأول عنوان واقع صادرات الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-

2023 و الفرع الثاني تحت عنوان مشاكل الجزائر في تنويع الصادرات

الفرع الأول : واقع صادرات الجزائر في الفترة الممتدة من 2000-2023

مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فبراير 1991، تم تقنين حوصصة قطاع التجارة

الخارجية في الجزائر. سمح المشرع لكل شخص طبيعي أو اعتباري، عام أو خاص، بممارسة عمليات الاستيراد

والتصدير دون قيود كبيرة، باستثناء الالتزام بقاعدة التوطن البنكي. وهكذا، بدأت الجزائر مرحلة تحرير التجارة

الخارجية والانفتاح على الأسواق العالمية نتيجة لعدة عوامل، منها: أزمة انهيار أسعار النفط عام 1986، وأزمة الندرة

الناجمة عن سياسة الاحتكار، والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

شهدت هذه الفترة صدمتين رئيسيتين في أسعار المحروقات. الأولى كانت في 2009، حيث تأثرت الأسواق

المالية العالمية بالأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي، وانكماش الإنتاج، مما قلل من استهلاك

المحروقات. الصدمة الثانية وقعت في يوليو 2014 نتيجة الأزمات السياسية العالمية، التي أثرت على سوق الغاز

الطبيعي، حيث تُعد هذه المادة من الموارد الحيوية التي تعتمد عليها الجزائر في عائداتها.

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

على الرغم من أن الجزائر في الفترتين لم تكن تعاني من ديون خارجية، وكان لديها احتياطي معتبر من العملة الأجنبية في صندوق ضبط الإيرادات واستثمارات متنوعة، إلا أن هذه الأزمات أثرت سلبًا على العملة الوطنية (الدينار الجزائري)، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتراجع الأداء الاقتصادي للمؤسسات<sup>1</sup>. وفي ما يلي سنوضح من خلال الجدول التالي عملية تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وتغيرها؛ ابتداء من سنة 2000 إلى سنة 2023.

### أولا جدول تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023) بالمليون دولار

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2023 كانت تشهد تطور ملحوظ عبر مرور السنين كما تم تسجيل فائض في الميزان التجاري بصفة معتبرة، وشهدت أيضا تذبذبات في بعض الأحيان، خاصة في السنوات (2012-2013-2014)، كما يبين الجدول أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عنصر الصادرات.

ملاحظة: تمت حساب النسب المئوية بالطريقة التالية:

نسبة صادرات المحروقات:

$$\frac{\text{صادرات المحروقات}}{\text{الصادرات الكلية}} \times 100$$

نسبة الصادرات خارج المحروقات:

$$\frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الصادرات الكلية}} \times 100$$

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره ، ص 127.

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

الجدول رقم 6: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023) بالمليون دولار

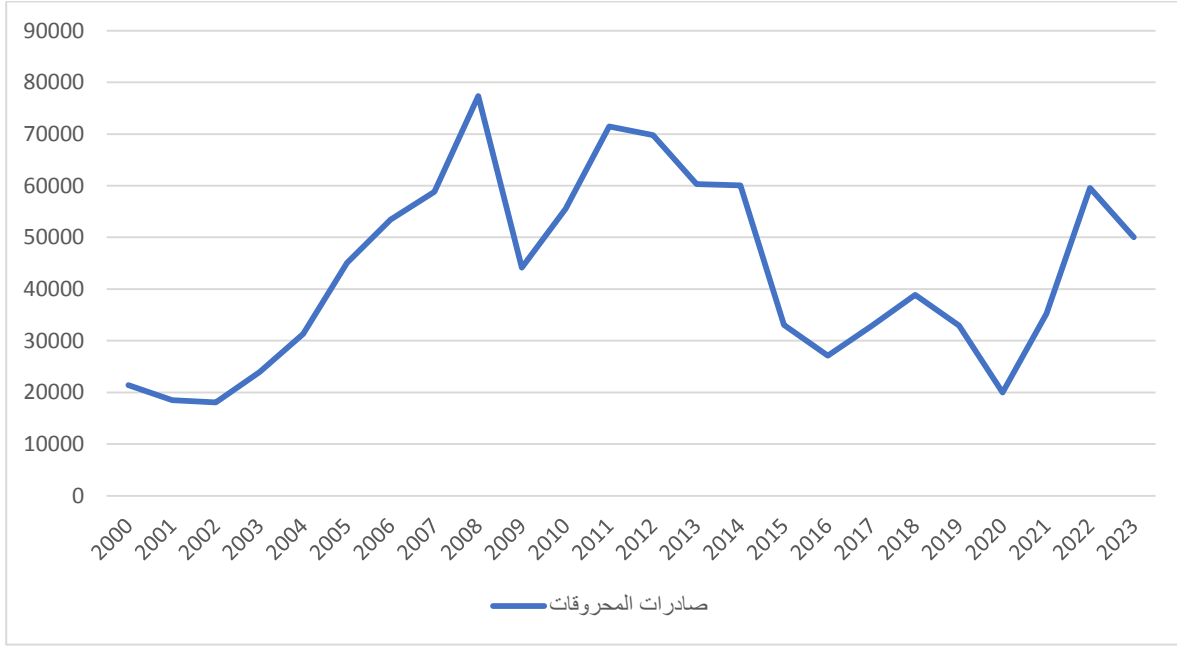
السنوات	المجموع	صادرات المحروقات	%	الصادرات خارج المحروقات	%
2000	21634	21418	99.00	612	1.00
2001	19096	18484	96.60	648	3.40
2002	18825	18091	96.10	734	3.90
2003	23939	23939	97.30	673	2.70
2004	32083	31302	97.57	781	2.43
2005	46001	45094	98.03	907	1.97
2006	54613	53429	97.83	1184	2.17
2007	60163	58831	97.79	1332	2.21
2008	79298	77361	97.56	1937	2.44
2009	45194	44128	97.63	1066	2.37
2010	57053	55527	97.33	1526	2.67
2011	73489	71427	97.19	2062	2.81
2012	71866	69804	97.13	2062	2.87
2013	62318	60304	96.77	2014	3.23
2014	62886	60076	95.53	2810	4.47
2015	34570	33080	95.56	1490	2.37
2016	28883	27104	93.84	1779	6.16
2017	34754	32864	94.56	1890	5.44
2018	41113	38897	94.61	2216	5.39
2019	34994	32926	94.09	2068	5.91
2020	22250	20000	89.89	2250	10.11
2021	40190	35190	87.56	5000	12.44
2022	66551	59551	89.48	7000	10.52
2023	63000	50000	79.37	13000	20.63

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات جمعت من المصادر التالية<sup>(1، 2، 3)</sup>:

- <sup>1</sup> وكالة الأنباء الجزائرية ، قيمة صادرات المحروقات بلغت 20 مليار دولار في 2020 (aps.dz) ، 23/07/2024 ، 20:12
- <sup>2</sup> الجزائر اليوم، تقرير بنك الجزائر.. مداخيل المحروقات ترتفع 70% في سنة 2022 - الجزائر اليوم (aljazairalyoum.dz) ، 23/07/2024 ، 19:50
- <sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التجارة و ترقية الصادرات ، إحصائيات و حصائل | وزارة التجارة الجزائرية (commerce.gov.dz) ، 23/07/2024 ، 20:32

الشكل 1 يوضح تطورات صادرات المحروقات الجزائرية في الفترة 2000-2023

الشكل رقم 1: تطور صادرات المحروقات الجزائرية (2000-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات الجدول السابق؛ بالاستعانة ببرنامج excel

التعليق على الشكل 01 :

يُظهر الشكل البياني لصادرات المحروقات الجزائرية من سنة 2000 إلى سنة 2023 أن هناك ارتفاعًا كبيرًا في صادرات المحروقات قبل عام 2015، حيث كانت مستويات الصادرات مرتفعة جدًا في تلك الفترات. ومع ذلك، بدءًا من عام 2022، حدث تدهور ملحوظ في الصادرات، مما يبرز الحاجة إلى تقليل الاعتماد على المحروقات والتركيز على تنمية الصادرات خارج هذا القطاع.

على الرغم من أن الفترة التي سبقت 2015 شهدت ارتفاعات كبيرة في صادرات المحروقات، إلا أن استمرار الاعتماد على هذه الصادرات قد يكون محفوفًا بالمخاطر نظرًا لتقلبات أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية المحتملة. التدهور الذي حدث بعد عام 2022 يسلط الضوء على ضعف الاعتماد على المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات ويشير إلى ضرورة تنويع مصادر الصادرات.

من الجيد أن تسعى الجزائر إلى تقليل الاعتماد على المحروقات وتعزيز الصادرات خارج هذا القطاع. الاستثمار في تطوير القطاعات غير النفطية والتوسع في الأسواق العالمية يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر ويقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، مما يعزز من قدرة البلاد على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

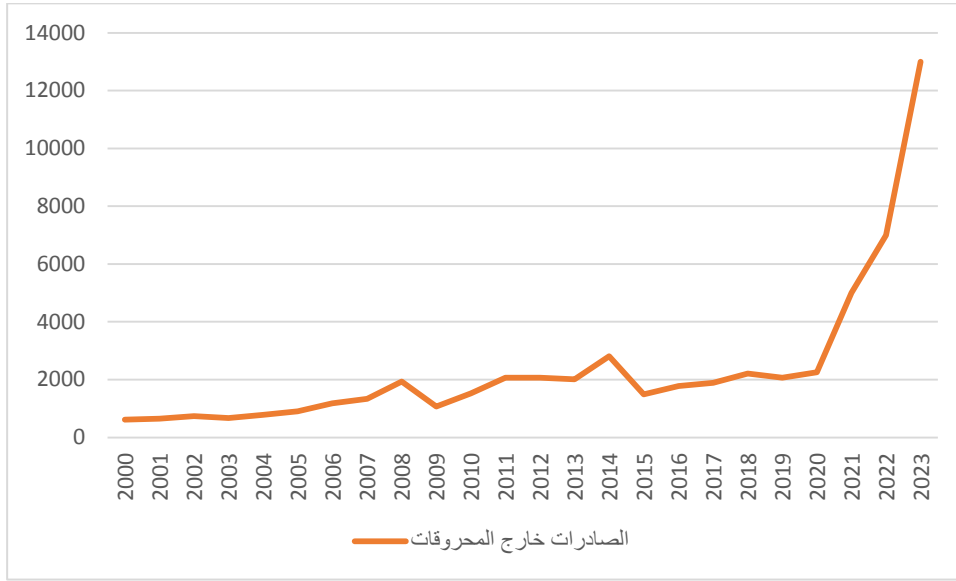
## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

### ثالثا: تغييرات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات:

الشكل 2 يوضح تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الفترة 2000-2023 بالاستعانة بالجدول

أعلاه

الشكل رقم 2: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000-2023) بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات الجدول السابق؛ بالاستعانة ببرنامج excel

التعليق على الشكل 02 :

الشكل رقم 01 يظهر أن الصادرات خارج المحروقات الجزائرية كانت في مستويات منخفضة نسبيًا من عام 2000 حتى عام 2020 مع بعض التذبذبات. من عام 2021 إلى عام 2023، ارتفعت الصادرات بشكل كبير، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا. تبرز بعض الفترات الحرجة مثل 2008-2009، التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا ناتجًا عن زيادة الطلب العالمي أو تحسن الإنتاجية في الجزائر، بينما شهدت 2016-2017 انخفاضًا حادًا نتيجة لعوامل اقتصادية أو سياسية. بين عامي 2020 و2023، حققت الصادرات زيادة كبيرة، مما يشير إلى تحسينات كبيرة في القطاعات غير النفطية أو تغييرات في استراتيجيات التجارة.

أصدرت السلطات سلسلة من القرارات الطموحة لتحفيز الاقتصاد من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مع هدف تحقيق 29 مليار دولار من هذه الصادرات بحلول عام 2030<sup>1</sup>. هذه التدابير تعكس حركة إستراتيجية في السياسة الاقتصادية للبلاد، مع التركيز على التنويع والتنافسية في الأسواق الدولية. في الوقت نفسه، حققت الجزائر تقدمًا كبيرًا في إنتاج المواد الغذائية الأساسية مثل الزيت والسكر و الزراعية ، بفضل استثمارات من مجموعات وطنية كبيرة مثل سيفيتال وايريس وسيم وكوندور، مما ساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاقتصاد المحلي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>lalgerieaujourd'hui.dz ، [Objectif de 29 milliards USD d'exportations en 2030 : Le président libère le sucre, l'huile et les pâtes - L'Algérie Aujourd'hui \(lalgerieaujourd'hui.dz\)](https://lalgerieaujourd'hui.dz) 2024/08/18 ،

<sup>2</sup>lalgerieaujourd'hui.dz، [Près de 400 millions USD de produits alimentaires exportés en 2023 \(lalgerieaujourd'hui.dz\)](https://lalgerieaujourd'hui.dz) 2024/08/18



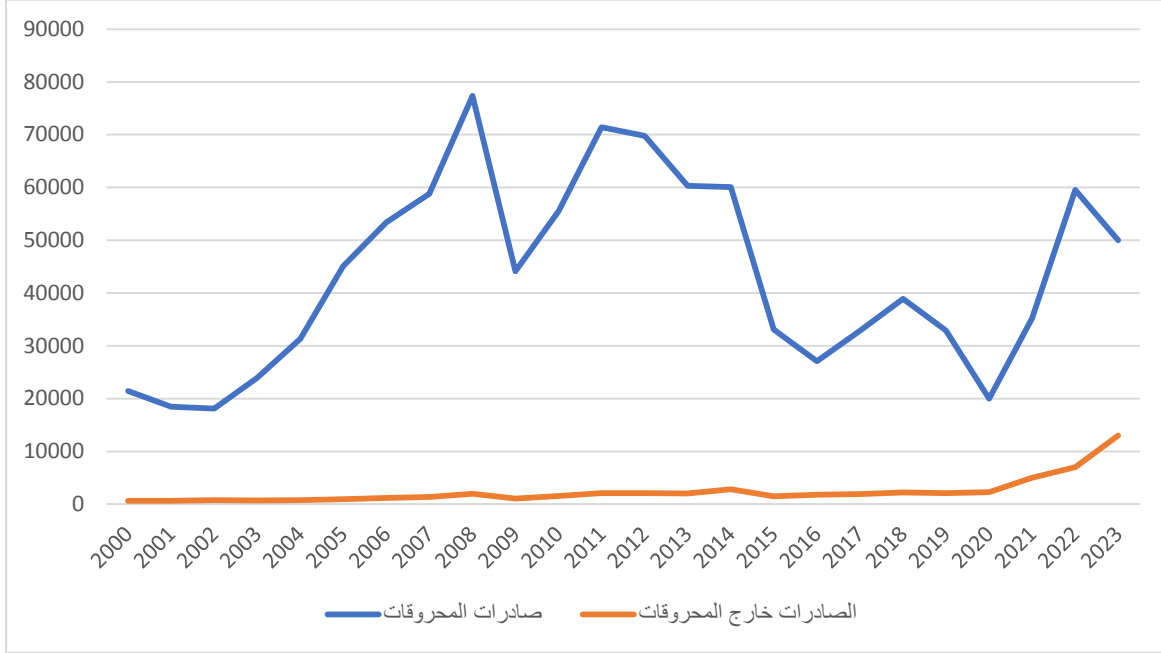
## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

إن تحسين التنوع الاقتصادي من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية والاستثمار في الإنتاج المحلي للمواد الغذائية يمكن أن يساعد في مواجهة التحديات التي يطرحها التدهور في صادرات المحروقات. بناءً على الاتجاهات الحالية، من المتوقع أن تستمر الصادرات خارج المحروقات في النمو إذا استمرت الحكومة في دعم وتنمية القطاعات الأخرى، مع ضرورة الانتباه للتقلبات المحتملة نتيجة للعوامل العالمية مثل الأزمات الاقتصادية أو التغيرات في سياسات التجارة الدولية. السنة الأكثر بروزًا هي 2023 حيث شهدت الصادرات زيادة كبيرة جدًا، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في الأداء الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات.

رابعاً: تغيرات الصادرات الجزائرية:

الشكل 3 يوضح تطورات الصادرات الجزائرية في الفترة 2000 الى 2023

الشكل رقم 3: تطور الصادرات الجزائرية (2000-2023)



المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات الجدول السابق؛ بالاستعانة ببرنامج excel

التعليق على الشكل 03 :

الرسم البياني في الشكل 03 يعرض تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة من عام 2000 حتى عام 2023، مسلطاً الضوء على الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات. يظهر الخط الأزرق للصادرات الكلية ارتفاعاً ملحوظاً في البداية، حيث تضاعفت الصادرات بشكل مستقر حتى بلغت ذروتها بين عامي 2008 و2012، متأثرة بارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية.

بعد هذه الفترة، بدأت الصادرات الكلية تشهد تقلبات حادة نتيجة لتذبذب أسعار المحروقات وانخفاض الطلب العالمي عليها، مما أدى إلى انخفاض حاد في الصادرات بين 2015 و2016، تلاه تعافي طفيف في السنوات التالية، مع انتعاش ملحوظ في عام 2021 يعود جزئياً إلى تحسن أسعار الطاقة، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر واستُقبل بانخفاض جديد في عام 2023.

من ناحية أخرى، يُظهر الخط الأحمر الخاص بالصادرات خارج المحروقات استقراراً نسبياً عند مستويات منخفضة عبر معظم الفترة الزمنية، مما يعكس قلة التركيز على تنمية القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، التصنيع، والخدمات. هذا الاعتماد المفرط على المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري هشاً أمام تقلبات أسعار النفط العالمية ويبرز الحاجة الماسة إلى تنويع مصادر الدخل القومي لتعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد الأحادي على قطاع واحد. لذا، يُعد تطوير القطاعات غير النفطية وتنمية قدراتها الاقتصادية ضرورة استراتيجية لضمان مستقبل اقتصادي مستقر ومتوازن للجزائر.

الفرع الثاني: عراقيل التي تصادف الجزائر في تنويع الصادرات:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في مسار تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات. الانخفاض الملحوظ في نسبة الصادرات غير النفطية والاختلالات الهيكلية التي تؤثر على هذا القطاع تمثل أبرز العقبات. بالإضافة إلى ذلك، تعثر النمو الاقتصادي وزيادة حالة الركود، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، جعلت من الضروري أن تتوجه السلطات الجزائرية نحو تنمية الصادرات غير النفطية باعتبارها أولوية اقتصادية. ومن أهم المشاكل التي تواجه تنويع الصادرات في الجزائر<sup>1</sup>:

أولاً: الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات:

يشكل قطاع المحروقات النسبة الأكبر من صادرات الجزائر، حيث يمثل النفط والغاز أكثر من 95% من إجمالي صادرات البلاد. هذا الاعتماد الشديد يجعل الاقتصاد الوطني حساساً للغاية تجاه تقلبات أسعار الطاقة في السوق العالمية. عندما ترتفع أسعار النفط، يزداد دخل البلاد من العملة الصعبة، ولكن في حال انخفاض الأسعار، تتعرض الجزائر لأزمات مالية تؤثر على ميزانية الدولة. هذا الوضع يعيق جهود الجزائر لتنويع اقتصادها، حيث تصبح القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة والزراعة، أقل تنافسية وأقل جاذبية للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات إلى إهمال الابتكار وتطوير المنتجات في القطاعات الأخرى، ما يضعف القدرة على تصدير منتجات متنوعة ذات قيمة مضافة إلى الأسواق الخارجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> تيغريسي الهواري، حاج يوسف سارة، دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم التجارية، المجلد 16، العدد 05، 2017، ص10.

<sup>2</sup> سحنون خيرة ، فنان الطيب ، التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية (1995-2020) ، دفاتر MECAS ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2022 ، ص 615 .

### ثانيًا: نقص التنوع الصناعي والزراعي:

تعاني الجزائر من ضعف كبير في تنمية قطاعاتها الصناعية والزراعية، مما يجعل الإنتاج الوطني يتركز بشكل رئيسي على المواد الخام دون تحويلها إلى منتجات نهائية. يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على استيراد السلع الاستهلاكية والصناعية لتلبية احتياجات السوق المحلية، ما يزيد من العجز التجاري ويقلل من الفرص المتاحة لتصدير منتجات متنوعة. كما أن ضعف الاستثمار في التكنولوجيا الصناعية والزراعية، وعدم تطوير المهارات المحلية في هذه القطاعات، يحد من القدرة على تحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. هذا النقص في التنوع يجعل من الصعب على الجزائر بناء قاعدة صناعية وزراعية قوية قادرة على المنافسة خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup>.

### ثالثًا: ضعف البنية التحتية اللوجستية:

البنية التحتية في الجزائر، وخاصة ما يتعلق بالطرق والموانئ وخدمات النقل، ما زالت تعاني من نقص كبير في التطوير. الموانئ الجزائرية، على سبيل المثال، تعاني من مشاكل في الكفاءة، وهو ما ينعكس سلبيًا على سرعة وكفاءة تصدير واستيراد السلع. الطرق الداخلية في بعض المناطق غير كافية أو متهاككة، ما يزيد من تكاليف النقل داخل البلاد ويقلل من القدرة على التوسع في عمليات التصدير إلى مناطق نائية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الجزائر إلى نظم حديثة للتخزين والتوزيع، مما يؤدي إلى إهدار كبير في المنتجات، خاصة الزراعية، قبل أن تصل إلى الأسواق الخارجية. هذه المشكلات تجعل من الصعب على الشركات الجزائرية توفير منتجات ذات جودة عالية وتنافسية في الأسواق العالمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>البنك الدولي ، الزراعة والغذاء (albankaldawli.org) ، 2024/08/08 ، 11:54

<sup>2</sup>هشام سفيان ، مسعود حبشي ، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات ، مجلة البحوث الإدارية و الاقتصاد ، المجلد02 ، العدد 01 ، 2022 ، ص

### رابعاً: العقبات الإدارية والتنظيمية:

تواجه الجزائر تحديات كبيرة فيما يتعلق بالإجراءات البيروقراطية والتنظيمية المرتبطة بالتجارة الخارجية. الإجراءات الجمركية المعقدة والمطولة تجعل من الصعب على المصدرين الجزائريين الوصول إلى الأسواق الخارجية بكفاءة. إضافة إلى ذلك، يعاني المستثمرون الأجانب والمحليون من غياب حوافز مالية وضريبية كافية تشجعهم على دخول السوق المحلية أو الاستثمار في القطاعات غير النفطية. كما أن التشريعات المتعلقة بتسهيل الاستثمار والتجارة الخارجية ما زالت غير واضحة أو غير متسقة، مما يزيد من حالة عدم اليقين ويحد من جذب الاستثمارات الخارجية اللازمة لدعم تنوع الصادرات. كل هذه العقبات تجعل من الصعب على الجزائر تحقيق تقدم ملموس في تنوع صادراتها خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup>.

### خامساً نقص الاستثمار الأجنبي :

يعاني الاقتصاد الجزائري من نقص واضح في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يشكل عقبة كبيرة في مسار تنوع الصادرات. الاستثمارات الأجنبية توفر رأس المال اللازم لتطوير القطاعات غير النفطية، وتدعم تحديث التكنولوجيا والبنية التحتية، وتعزز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية. بدون هذه الاستثمارات، تظل الشركات المحلية محدودة في قدرتها على تحسين جودة منتجاتها وتوسيع نطاقها في الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، الاستثمارات الأجنبية تجلب معها خبرات ومعرفة متقدمة، مما يساعد الشركات في تحسين كفاءتها وإنتاجيتها. كما أن غياب الاستثمار الأجنبي يؤثر على قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات المحلية ويحد من القدرة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية، مما يقلل من حجم الصادرات ويضعف التنافسية العالمية. في النهاية، يشكل نقص الاستثمار الأجنبي عقبة رئيسية أمام جهود الجزائر في تحقيق تنوع فعال في صادراتها وتعزيز نمو اقتصادها غير النفطي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هجام كاهنة ، زيان بغداد ، إشكالية تنوع الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، 2024 ، ص223 .

<sup>2</sup> سحنون خيرة ، فتان الطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 615 .

المطلب الثاني: تحديد الفرص الاقتصادية - دراسة الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية التي

يمكن أن تستفيد منها الجزائر - :

في هذا المبحث، سنتناول نقطتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بإمكانية استفادة الجزائر من الفرص الاقتصادية المتاحة في

الأسواق العالمية، والثانية تتعلق بجهود الجزائر في تنويع صادراتها.

الفرع الأول: إمكانية استفادة الجزائر من الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية

في الفرع الأول، سنناقش إمكانية استفادة الجزائر من الفرص الاقتصادية المتاحة في الأسواق العالمية، من خلال

استعراض توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية، ثم تحليل أهم الزبائن الرئيسيين للجزائر، وأخيراً تسليط

الضوء على أبرز المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات.

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

### أولا توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية

سنقوم في هذا الجزء بالتطرق لتوزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية التالية: إفريقيا، أمريكا، آسيا، أوروبا، وأوقيانوسيا، وذلك لسنتي 2000 و2023. سيتم تحليل كل منطقة من حيث القيمة الإجمالية للصادرات والنسبة المئوية التي تمثلها من إجمالي الصادرات لكل سنة على حدة عن طريق الجدول و الشكلان ادناه .

الجدول رقم 7: توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية (2000-2023) بالمليون دولار

2023		2000		المنطقة الجغرافية
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
17.40%	2500	14.47%	1100	افريقيا
8.35%	1200	10.53%	800	أمريكا
29.92%	4300	26.32%	2000	اسيا
40.37%	5800	46.05%	3500	أوروبا
3.97%	570	2.63%	200	اوقيانوسيا
100%	14370	100%	7600	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات

[Tradingeconomics](#) ، الجزائر - صادرات | 2023-1992 معطيات | 2024-2026 التوقعات

[23:52 ، 2024/08/11 \(tradingeconomics.com\)](#)

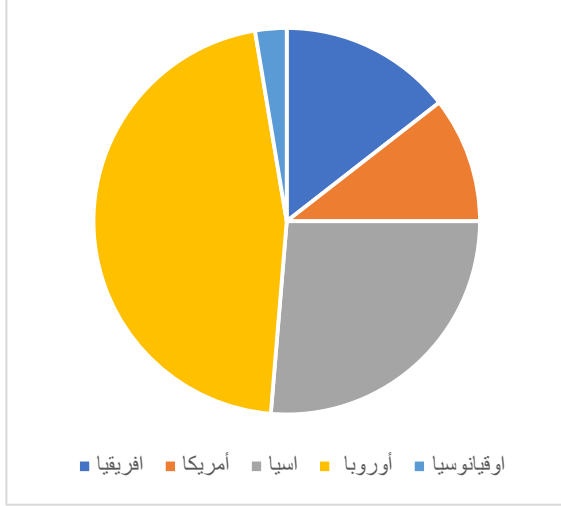
[World Economic Outlook - All Issues \(imf.org\)](#) ، [www.imf.org](#)

[01:21 ، 2024/08/12](#)

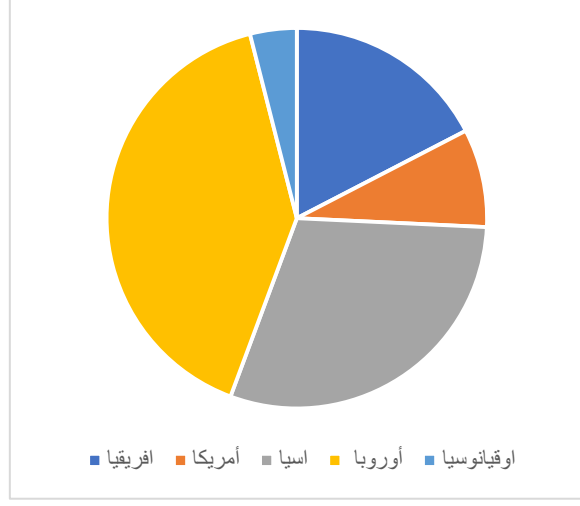


الشكل رقم 04 يمثل توزيع الصادرات الجزائرية حسب الشكل رقم 05 يمثل توزيع الصادرات الجزائرية حسب

المناطق الجغرافية سنة 2023



المناطق الجغرافية سنة 2000



المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقاً لمعطيات الجدول أعلاه

#### التعليق على الشكلين 04 و 05 :

يظهران الشكلين 04 و 05 تطور توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية بين عامي 2000 و 2023. ارتفع إجمالي الصادرات من 7.6 مليون دولار في 2000 إلى 14.37 مليون دولار في 2023، مما يعكس نمواً ملحوظاً في التجارة الخارجية. حافظت أوروبا على موقعها كأكبر شريك تجاري، حيث ارتفعت الصادرات إليها من 3.5 مليون دولار (46.05%) في 2000 إلى 5.8 مليون دولار (40.37%) في 2023، رغم انخفاض نسبي في حصتها. شهدت آسيا نمواً كبيراً، حيث زادت الصادرات من 2 مليون دولار (26.32%) إلى 4.3 مليون دولار (29.92%)، مما يعزز مكانتها كسوق رئيسي للصادرات الجزائرية. كما ارتفعت الصادرات إلى إفريقيا من 1.1 مليون دولار (14.47%) إلى 2.5 مليون دولار (17.40%)، مما يعكس تقوية العلاقات الاقتصادية مع القارة. في المقابل، سجلت أمريكا نمواً طفيفاً في القيمة من 800 ألف دولار إلى 1.2 مليون دولار، لكن حصتها انخفضت من 10.53% إلى 8.35%. أما أوقيانوسيا، ورغم صغر حجم التبادل، فقد شهدت زيادة ملحوظة في الصادرات

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

من 200 ألف دولار (2.63%) إلى 570 ألف دولار (3.97%). بشكل عام، يعكس الشكلان تنوعًا في

وجهات الصادرات الجزائرية، مع تزايد الاعتماد على آسيا وإفريقيا.

### ثانياً توزيع الزبائن الرئيسيين للجزائر

نتطرق لتوزيع الزبائن الرئيسيين للجزائر عن طريق الجدول الذي يشمل كل من إيطاليا اسبانية فرنسا هولاندا الولايات المتحدة الامريكية الصين البرازيل الارجننتين تركيا تونس و القيمة و النسبة الخاصة لكل دولة لسنة 2023 و الشكل

الذي يمثله :

(1) الجدول

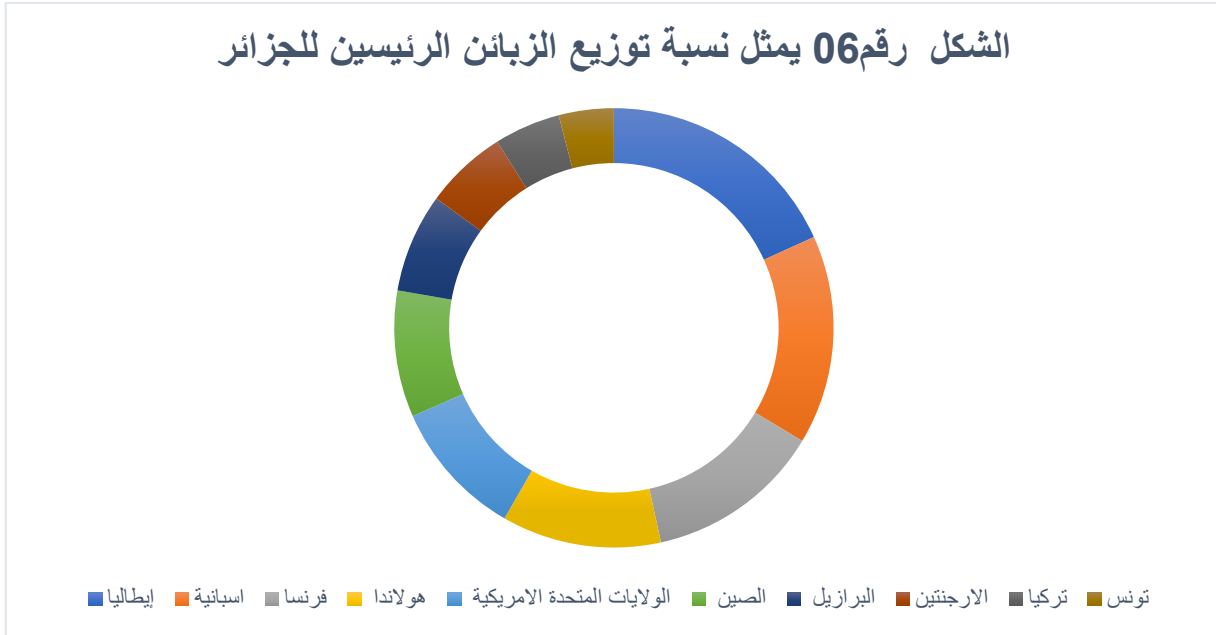
### الجدول رقم 8: نسبة توزيع الزبائن الرئيسيين للجزائر بالمليون دولار

2023		الزبائن الرئيسيين
النسبة	القيمة	
18.22%	4500	إيطاليا
15.38%	3800	اسبانية
12.96%	3200	فرنسا
11.74%	2900	هولاندا
10.12%	2500	الولايات المتحدة الامريكية
9.32%	2300	الصين
7.28%	1800	البرازيل
6.08%	1500	الارجنتين
4.85%	1200	تركيا
4.05%	1000	تونس

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

المجموع	24700	%100
المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات الجزائر - صادرات   معطيات 2023-1992   التوقعات (tradingeconomics.com) 2024-2026 15:23 ، 2024/08/12 قائمة بأولويات التصدير خارج المحروقات خلال 2023 - الشروق أونلاين (echoroukonline.com) ، 2024/08/12 ، 17:24 ، 2023: تعزيز الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات دون خلق الندرة في السوق (aps.dz) ، 2024/08/12 ، 20:14 ، تعزيز الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات.. في 2023 - الشعب أونلاين (echaab.dz) ، 2024/08/12 ، 22:30		

(2) الشكل الشكل 06 يوضح نسبة توزيع الزبائن الرئيسين للجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات الجدول اعلاه

التعليق على الشكل 06 :

الشكل 06 يبين أن إجمالي الصادرات من الجزائر إلى الدول العشر المدرجة بلغ 24,700 مليون دولار في عام 2023. يعكس هذا التوزيع تبايناً في اعتماد الجزائر على أسواق الدول المختلفة. إيطاليا تتصدر قائمة زبائن الجزائر بنسبة 18.22% من إجمالي الصادرات، مما يشير إلى كونها الشريك التجاري الرئيسي للجزائر. يأتي إسبانيا في المرتبة الثانية بنسبة 15.38%، متبوعة بفرنسا بنسبة 12.96%، وهو ما يؤكد العلاقة التجارية القوية بين الجزائر وهذه الدول الأوروبية.

هولندا، التي تستحوذ على 11.74% من صادرات الجزائر، تظل لاعباً رئيسياً رغم صغر حجمها النسبي. في حين تساهم الولايات المتحدة والصين بنسبة 10.12% و 9.32% على التوالي، وهما من بين أكبر الزبائن الدوليين للجزائر في عام 2023، ما يعكس التنوع الجغرافي في الشركاء التجاريين للجزائر.

من ناحية أخرى، تسجل البرازيل و الأرجنتين نسباً أقل، بواقع 7.2% و 6.08% على التوالي، مما يعكس تركيز الجزائر على أسواق السلع الأساسية في أمريكا الجنوبية. بينما تساهم تركيا و تونس بنسبة 4.86% و 4.05% على التوالي، وهو ما يبرز الروابط التجارية الإقليمية بين الجزائر وهذه الدول.

يوضح هذا التوزيع أن الجزائر تعتمد على شركات تجارية متنوعة، تمتد من أوروبا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، مما يعكس أهمية الاقتصاد الجزائري في المنطقة وتأثيره على التجارة العالمية.

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

### ثالثا اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار

نتطرق لاهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار في الجدول 09 الذي يشمل المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات ( مواد غذائية ، مواد نصف مصنعة ، تجهيزات صناعية ، مواد استهلاكية غير غذائية ) بالمليون دولار لسنوات (2000-2005-2010-2015-2020-2023)

#### الجدول رقم 9: اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار

السنة	مواد غذائية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	مواد استهلاكية غير غذائية	المجموع
2000	32	465	47	13	612
2005	67	651	36	19	907
2010	315	1056	30	30	1526
2015	234	1693	18	11	1490
2020	268	1500	1200	400	3368
2023	397	5070	1850	1200	8517

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات

العرجوم مطيع ، بن سحنون سمير ، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات - آفاق و تحديات - مقارنة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022

ص 224

[aljazeera.net](http://aljazeera.net) ، تعرف على آفاق الصادرات الجزائرية بعيدا عن المحروقات | اقتصاد | الجزيرة نت

([aljazeera.net](http://aljazeera.net)) ، 2024/08/13 ، 10:33

[elkhabar.com](http://elkhabar.com) ، هذه أهم المواد التي تصدرها الجزائر خارج المحروقات - الخبر

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

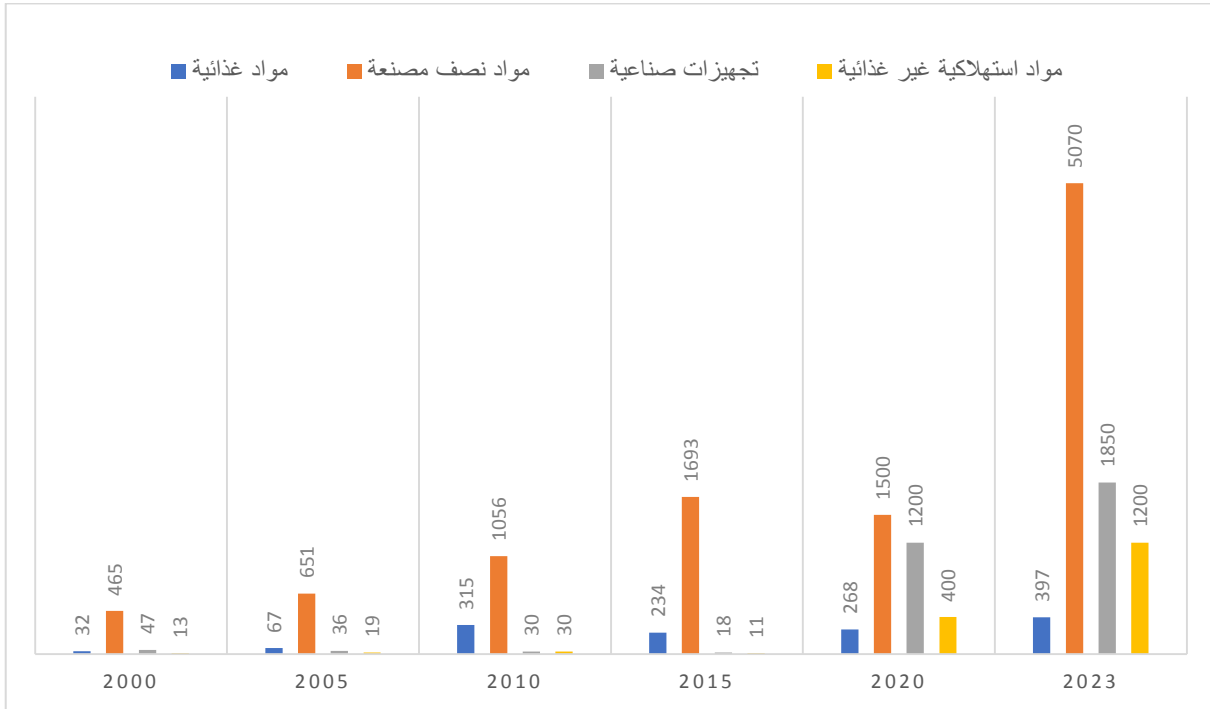
11:24 ، 2024/08/13 (elkhabar.com)

commerce.gov.dz ، إحصائيات و حصائل | وزارة التجارة الجزائرية

12:21 ، 2024/08/13 ،(commerce.gov.dz)

لدينا الشكل 07 يمثل اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات المذكورة في الجدول أعلاه ممثلة في أعمدة بيانية

الشكل رقم 07 يمثل اهم المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات بالمليون دولار



المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات الجدول أعلاه

التعليق على الشكل 07 :

الشكل البياني يُظهر تغييرات في صادرات المواد خارج قطاع المحروقات على مدار السنين، ويبرز كل فئة على حدة:

1. لمواد الغذائية:

في عام 2000، كانت الصادرات الغذائية منخفضة عند 32 مليون دولار. خلال السنوات التالية، ارتفعت بشكل متواصل لكن بوتيرة بطيئة نسبيًا، لتصل إلى 67 مليون دولار في 2005 و 315 مليون دولار في 2010. النمو كان مستقرًا إلى حد ما، مع زيادات تدريجية بلغت ذروتها عند 397 مليون دولار في 2023. هذا يعكس زيادة تدريجية في إنتاج وتصدير المواد الغذائية، ربما نتيجة لتحسن التقنيات الزراعية والصناعات الغذائية.

2. مواد نصف مصنعة:

- هذه الفئة شهدت النمو الأكثر لفتًا للانتباه. في عام 2000، كانت الصادرات من المواد نصف المصنعة 465 مليون دولار، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى 651 مليون دولار في 2005 و 1056 مليون دولار في 2010. التحول الجذري حدث بين عامي 2015 و 2020، حيث قفزت الصادرات من 1693 مليون دولار إلى 1500 مليون دولار، ثم تضاعفت تقريبًا في 2023 لتصل إلى 5070 مليون دولار. هذا النمو السريع يعكس تركيزًا متزايدًا على الصناعات التحويلية وإنتاج مواد ذات قيمة مضافة أعلى.

3. التجهيزات الصناعية:

- في البداية، كانت الصادرات من التجهيزات الصناعية متواضعة عند 47 مليون دولار في 2000، لكنها انخفضت إلى 30 مليون دولار في 2010، ما يشير إلى نوع من الركود خلال العقد الأول من القرن. إلا أنه بدءًا من عام 2015، بدأ القطاع في الانتعاش مع ارتفاع الصادرات إلى 18 مليون دولار، ثم قفزة كبيرة إلى 1200 مليون دولار في 2020. هذا الارتفاع السريع استمر في 2023، حيث بلغت الصادرات 1850 مليون دولار، ما يعكس زيادة في القدرات الصناعية وتبني تكنولوجيات تصنيع متقدمة.

4. مواد استهلاكية غير غذائية:

- هذه الفئة بدأت بأدنى مستوى من الصادرات، حيث بلغت 13 مليون دولار في 2000، ولكن مثل بقية القطاعات، شهدت نموًا تدريجيًا. في 2010، بلغت الصادرات 30 مليون دولار، لكن التسارع الكبير حدث بعد 2015، حيث قفزت الصادرات إلى 400 مليون دولار في 2020 و1200 مليون دولار في 2023. هذا النمو السريع يعكس زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية غير الغذائية، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية.

الملاحظات العامة تُظهر أن الفئة الأكثر استقرارًا في النمو كانت المواد الغذائية، حيث سجلت زيادات تدريجية وثابتة على مدى السنوات. في المقابل، كانت المواد نصف المصنعة الأكثر تميزًا من حيث سرعة واتساع النمو، مما يشير إلى تحول الاقتصاد نحو تصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. أما التجهيزات الصناعية، فرغم بدايتها المتواضعة، فقد شهدت تحولًا سريعًا بعد عام 2015، ما يعكس التقدم في الصناعات الثقيلة والإلكترونيات. كما حققت المواد الاستهلاكية غير الغذائية نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مما يعكس تحولًا في تفضيلات السوق أو زيادة في القدرات الإنتاجية. بشكل عام، يُظهر الشكل أن الاقتصاد كان يمر بتحول صناعي كبير، حيث أصبحت صادرات المواد نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية تلعب دورًا أكبر في تعزيز النمو، مما يقلل من الاعتماد على المحروقات ويدفع نحو تنويع الاقتصاد.



### الفرع الثاني: سعي الجزائر في مجال تنويع الصادرات

تحفيز الاستثمار خارج قطاع المحروقات يُعد تحديًا كبيرًا واجهته الجزائر خلال العقد الماضي، وذلك نتيجة للعديد من التحديات المعقدة مثل حكم العصابات، الإفلاس، الفساد، والدكتاتورية. تسعى الجزائر بجدية نحو تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام بديل للمعتمد على المحروقات، وقد استثمرت مبالغ ضخمة في هذا الإطار. لتحليل الفرص الاقتصادية بشكل فعال بناءً على البيانات الاقتصادية وتوجهات السوق، يمكن النظر في الخطوات التالية:

#### أولاً: الحد من الاستيراد:

يُعتبر تقليل الاعتماد على الاستيراد من الخطوات الأساسية لتعزيز الاقتصاد الوطني. يعتمد هذا على تحسين الإنتاج المحلي للأدوية والمواد الغذائية من خلال دعم الصناعات الوطنية. يعزز ذلك استقلالية الاقتصاد ويقلل من التبعية للأسواق العالمية. يمكن تحقيق هذا الهدف عبر تقديم حوافز للمصنعين المحليين، تحسين تقنيات الإنتاج، وتبسيط الإجراءات الجمركية بما يساهم في تقليل التكلفة وزيادة القدرة التنافسية<sup>1</sup>.

#### ثانياً: تطوير إستراتيجية الاستثمار:

من الضروري تبني استراتيجيات حديثة ومتطورة لجذب الاستثمارات في القطاعات المنتجة والمرححة مثل الصناعة التحويلية، التكنولوجيا، والزراعة. يشمل ذلك تحسين بيئة الأعمال من خلال تقليل البيروقراطية وتقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتشجيع الاستثمار في القطاعات المستهدفة، مما يساهم في تنويع الاقتصاد ويزيد من قدرته على التكيف مع التغيرات في السوق العالمية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الهواري تيغرسى، سارة حاج يوسف، دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم التجارية، المجلد 16، العدد 05، 2017، ص 65.

<sup>2</sup> مبارك الكوط، حياة قرناس، مصطفى ميلودي، الصادرات خارج المحروقات - الواقع والمأمول - دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 إلى 2020، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد 04، 2021، ص 58.

ثالثا: التخلص من ريع البترول:

يتطلب تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ينبغي العمل على تطوير قطاعات جديدة مثل الطاقة المتجددة، الصناعات التحويلية، والخدمات. يشمل ذلك تحفيز الابتكار وتعزيز البحث والتطوير في المجالات غير المتعلقة بالبترول والغاز. يمكن أن تشمل الاستراتيجيات استكشاف مشروعات جديدة، دعم ريادة الأعمال، واستكشاف فرص الاستثمار في المجالات البيئية والتقنية<sup>1</sup>.

رابعا: تعزيز الخبرات والمهارات:

يعد الاستثمار في تطوير المهارات والخبرات البشرية أمراً أساسياً لتحقيق تطور مستدام. يتضمن ذلك دعم التعليم والتدريب الفني من خلال برامج تعليمية متقدمة وموجهة لسوق العمل. يشمل ذلك تقديم منح دراسية، تطوير برامج تدريب مهنية، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية والشركات. يعزز هذا الاستثمار من قدرة القوى العاملة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين الإنتاجية<sup>2</sup>.

خامسا: تحسين البنية التحتية:

يعتبر تطوير البنية التحتية من العوامل الحاسمة التي تلعب دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي. يشمل ذلك تحسين وتوسيع شبكة الطرق، الموانئ، والمطارات، بالإضافة إلى تطوير شبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تحسين هذه البنية يساهم في تسهيل حركة البضائع وتعزيز مستوى الخدمات اللوجستية، مما يعزز من جاذبية الجزائر كموقع استثماري<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> هند بن بالي، رقية بوحيزر، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 39 .  
<sup>2</sup> فتيحة قشرو، توجه الدول النامية نحو إستراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص 68.  
<sup>3</sup> شفيعة آيت بارة، أنيسة عثمانى، أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص 45 .

سادسا: تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد:

لضمان نجاح السياسات الاقتصادية، يجب التركيز على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. يتطلب ذلك تحسين نظم الرقابة والمحاسبة وتوفير بيئة عمل نزيهة تضمن حقوق المستثمرين وتقلل من المخاطر المرتبطة بالفساد. ينبغي تطوير آليات فعّالة لمراقبة الأداء وتعزيز الشفافية في الإجراءات الحكومية، مما يعزز من ثقة المستثمرين ويزيد من جذب الاستثمارات.

### المبحث الثاني: دور الهيئات والمؤسسات في دعم وتطوير التجارة الخارجية الجزائرية

نتطرق في المبحث الثاني لمطلبين الأول يشمل تعدد و دور الهيئات المعنية بالتجارة الخارجية و الثاني يشمل دور الهيئات والمؤسسات في دعم وتطوير التجارة الخارجية الجزائرية

#### المطلب الأول: تعدد و دور الهيئات المعنية بالتجارة الخارجية

يتضمن المطلب الأول قسمين أساسيين: الفرع الأول يركز على الهيئات الداعمة للتجارة الخارجية، بينما يتناول الفرع الثاني دور الجزائر على المستوى الخارجي في مجال التجارة الخارجية.

#### الفرع الاول: الهيئات المدعمة للتجارة الخارجية:

#### أولا: الغرفة الجزائرية التجارة والصناعة (CACI):

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تأسست الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-96 المؤرخ في 3 مارس 1996، وهي تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

وتنميتها وتوسيعها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية حيث تتكفل الغرفة ببعض المهام الموضوعة من خلال المادة 05 من نفس المرسوم المتضمن إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة والمتمثلة في<sup>1</sup>:

- تنظم كل التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها؛
- تشارك في مبادرات الهيئات التمثيلية التي لها نفس الأهداف؛
- تقوم بأعمال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات التابعة لدوائرها الإقليمية؛
- توفر الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بنك للمعلومات الذي يشمل أكثر من 22000 مؤسسة جزائرية عاملة في قطاعي الصناعات والخدمات.

### ثانيا: الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

تأسست الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وفق مقتضيات المادة 04 من الأمر رقم<sup>2</sup> 96/06 المؤرخ في 1996/01/10 شركة ذات أسهم وفي إطار تنفيذ نص المادة 4، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات قد أسست لتحقيق أهداف كثيرة ومتنوعة. ومن بينها تقوم هذه الشركة بتأمين القرض على التصدير والموجه إلى<sup>3</sup>:

- تعويض المؤمن على الخسائر الذي تعرض لها جراء عدم تغطية مستحقاته الناتجة عن تسديد ثمن الأملاك أو الخدمات المصدرة؛
- تأمين المؤمن على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج.

<sup>1</sup> أ.د. سالم عبد العزيز، الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 04، العدد الرابع، 2017، ص253.

<sup>2</sup> . مولحسان آيات الله، فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق وتحديات، مجلة الإحياء، المجلد 09، العدد الحادي عشر، 2007، ص350.

<sup>3</sup> عبد اللاوي الزهرة، د. كاكي عبد الكريم، الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعوقات-الفرص المتاحة)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص450.

ثالثا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX):

أنشئت الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX في 1989/11/06 بموجب مرسوم يقضي بدمج كل من الديوان الوطني للأسواق والتصدير ONAFEX، الذي كان قد أنشئ سنة 1971 طبقا للأمر 61-71 المؤرخ في 05 أوت 1971، وقد تم إسناد جملة من المهام لهذا الديوان، مثل مهام تنشيط الأسواق والمعارض، والتظاهرات أخرى ذات الطابع الاقتصادي والتجارية سواء المقامة في الجزائر أو خارجها، وقد أضيف له جملة من الصلاحيات والأخرى خاصة بالتوسع التجاري، والتي كانت من صلاحيات الديوان الوطني للتنشيط التجاري OFALAC والذي تم حله سنة 1974، وكذلك المعهد الوطني للتجارة الخارجية COMEX والذي حل هو الآخر سنة 1978<sup>1</sup>.

والمركز الوطني للتجارة الخارجية CNCE والذي انشأ سنة 1982 والذي من مهامه القيام بالتوسع التجاري والتنشيط الاقتصادي للأسواق والمعارض بالجزائر والخارج. وفي سنة 1987 تم إدماج الهيئتين الممثلتين في المركز الوطني للتجارة الدولية CNCE والديوان الوطني للأسواق والمعارض ONAFEX وتنتج عنه الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX سنة 1989، فأصبحت مهام الشركة كبيرة وحظيت باهتمام كبير، وقد قامت الشركة بإقامة علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب بغرض إيجاد أسواق جديدة للصادرات الجزائرية في السوق الدولي، ومن بين المهام الموكلة لها ما يلي<sup>2</sup>:

- تطوير المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير النفطية، وترشيد الاستيراد (الواردات)؛
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية والتجارية وتنشيطها في الجزائر وفي الخارج؛
- منح علامة الجودة للمنتجات عند التصدير.

<sup>1</sup> جمال الدين مداني، عبد الكريم جده، دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2014-2019، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت، المجلد 04، العدد 03، 2024، ص58.

<sup>2</sup> إلياس سالم، الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات.. إفريقيا والغرب العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص185.

رابعاً: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE):

أنشئ هذا الصندوق طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 205-92 المؤرخ في 1996/07/05 وينص على إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات، حيث يقوم مختلف الهيئات العمومية والخاصة بالمساهمة في إعانة هذا الصندوق وذلك من خلال تقديمها لعطاءات ومنح مختلفة كما تساهم خزينة الدولة بالإعانة عن طريق الفوائد الناجمة عن الرسوم الخاص الإضافي وذلك بنسبة 10% ويقدر الإيراد السنوي لهذا الصندوق ما بين 50 إلى 60 مليون دينار<sup>1</sup>.

كما تمنح الدولة إعانات عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة، تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدّد مسبقاً وفق الموارد المتوفرة وهناك خمس مجالات إعانة مقررّة<sup>2</sup>:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.

<sup>1</sup> مروى قعيني، تمويل البنوك التجارية الخارجية مخاطر وضمانات دراسة حالة BNA، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية و بنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012-2013، ص 60.

<sup>2</sup> تيغرسى الهواري، حاج يوسف سارة، دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم التجارية، المجلد 16، العدد 05، 2017، ص 10.

خامسا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

تأسست الوكالة الوطنية لترقية التجارة (اجلكس)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ: في 2004/06/12، في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي كما تعد بمثابة دعم للصادرات خارج المحروقات وقد تم وضعها (اجلكس) تحت وصاية وزارة التجارة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف هذه الوكالة إلى سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين<sup>1</sup>، وتعتبر أداة عمومية منفصلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتكلف هذه الوكالة الوطنية بموجب هذا المرسوم المذكور أعلاه بالمهام التالية<sup>2</sup>:

- المشاركة في ترقية التجارة الخارجية وتسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الخارج؛
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية؛
- تصميم إعداد وإصدار منشورات متخصصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية؛
- متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين، وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات المنظمة بالخارج؛
- مساعدة الاقتصاديين على تطوير الاتصال والإعلام المتعلقة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الأوسمة والجوائز والنياشين التي تمنح لأحسن المصدرين.

<sup>1</sup> أ.د. سالم عبد العزيز، مرجع سابق، ص 255.

<sup>2</sup> بمينة حفايضية، صبرينة برفوق، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر خلال الفترة 2004-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2017-2018، ص 97.

سادسًا: الجدولان 10 و 11 يوضحان توزيع الأنشطة الرئيسية للهيئات الداعمة للتجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها باستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

جدول 10 يوضح توزيع الأنشطة الرئيسية للهيئات المدعومة للتجارة الخارجية في الجزائر

الهيئة	سنة التأسيس	الأدوار الرئيسية	الأمثلة التطبيقية
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)	1996	تنظيم المعارض الاقتصادية، تقديم التكوين والدعم للمؤسسات	تنظيم معرض دولي في الجزائر أو الخارج
الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)	1996	تأمين القروض، تغطية خسائر المصدرين	تأمين على صادرات صناعية
الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)	1989	تنظيم المعارض، تعزيز التصدير	معرض الجزائر الدولي
الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)	1996	دعم مالي للمصدرين، تغطية تكاليف المعارض	دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتصدير المنتجات
الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)	2004	تحليل الأسواق، تقديم تقارير عن الأسواق الخارجية	دراسة سوق الصادرات في أوروبا

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات اعلاه



جدول 11 يوضح الهيئات المدعمة للتجارة الخارجية في الجزائر وعلاقتها باستراتيجية ترقية الصادرات خارج

قطاع المحروقات

علاقتها باستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	دورها	الهيئة
تعزير وجود المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية من خلال المعارض، وتقديم الدعم الفني لرفع جودة المنتجات بما يتماشى مع المتطلبات العالمية.	تنظيم المعارض والتظاهرات الاقتصادية وتقديم الدعم الفني للشركات.	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)
تقليل المخاطر المرتبطة بالتصدير، مما يشجع الشركات على التوسع في أسواق جديدة، وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية.	تأمين القروض الموجهة للتصدير وتعويض الخسائر الناتجة عن عدم السداد أو توقف الأسواق.	الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)
فتح قنوات جديدة للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية عبر المعارض والتظاهرات التجارية، مما يسهم في الترويج للصادرات غير النفطية.	تنظيم وتنشيط المعارض الاقتصادية داخل الجزائر وخارجها	الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)
دعم مالي مباشر للشركات لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وتشجيع تصدير المنتجات والخدمات خارج قطاع المحروقات.	تقديم إعانات للشركات المصدرة لتغطية نفقات البحث عن أسواق جديدة والمشاركة في المعارض.	الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)
تسهيل دخول الشركات الجزائرية إلى الأسواق الدولية عبر تقديم المعلومات والدراسات حول فرص التصدير، وتقديم الدعم الفني والتوجيهي لتطوير الصادرات غير النفطية.	تحليل الأسواق الدولية وإجراء الدراسات الاستشارية ودعم الشركات في الترويج الدولي.	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات اعلاه

الفرع الثاني: دور الجزائر على المستوى الخارجي في التجارة الخارجية

أولا المساهمة و تشجيع المؤسسات الوطنية في التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الجزائري، وتركز الجزائر على تنويع صادراتها وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو جزء أساسي من استراتيجيتها الوطنية. وفيما يلي توضيح لأهم الآليات والبرامج التي تعزز التجارة الخارجية ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

1. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس):

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) تعد إحدى الأدوات الرئيسية لدعم المؤسسات الجزائرية في مجال التصدير، حيث تعمل تحت وصاية وزارة التجارة بهدف وضع وتنفيذ استراتيجيات ترقية التجارة الخارجية. تقدم "ألجكس" برامج تدريبية واستشارات للمصدرين، وتساعدهم على دخول الأسواق الخارجية من خلال تسهيل مشاركتهم في المعارض الدولية، مما يعزز من قدرتهم على التوسع في أسواق جديدة. هذا الجهد يتماشى بشكل مباشر مع استراتيجية الجزائر لتنويع صادراتها، حيث تركز الوكالة على دعم المؤسسات التي تصدر المنتجات غير البترولية، مسهمًا بذلك في تحقيق الهدف الرئيسي لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات<sup>1</sup>.

2. تنويع الصادرات:

تعد الجزائر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات من أهم أولوياتها في السنوات الأخيرة، حيث تعمل الدولة على تقديم حوافز مالية وغير مالية للمؤسسات الاقتصادية التي تسعى للتصدير في مجالات متنوعة مثل الزراعة، الصناعات الغذائية، المنتجات الصيدلانية، والمنتجات الصناعية. تشمل هذه الحوافز تخفيضات ضريبية، تسهيلات في التمويل، وبرامج دعم للتسويق الدولي، مما يساعد في جعل المنتجات الجزائرية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية. يسهم هذا

<sup>1</sup>الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية | وزارة التجارة الجزائرية (commerce.gov.dz)

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

الجهد في تعزيز قدرة الجزائر على تنويع صادراتها بعيداً عن المحروقات، مما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويقلل من تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط والغاز<sup>1</sup>.

### 3. الإصلاحات الاقتصادية:

قامت الجزائر بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحسين البيئة التجارية وتحرير التجارة الخارجية، حيث تشمل هذه الإصلاحات تقليل البيروقراطية وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد. كما سنت قوانين جديدة تشجع على إقامة الشراكات التجارية الدولية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية، مما يدعم المؤسسات المحلية في توسيع نشاطها على المستوى الدولي. تتماشى هذه الإصلاحات مع استراتيجية الجزائر الرامية إلى تطوير قطاع التصدير خارج المحروقات، حيث تساهم في خلق بيئة تجارية ديناميكية وجاذبة للاستثمار<sup>2</sup>.

### 4. الدعم اللوجستيكي والمادي:

لتسهيل عمليات التصدير، توفر الحكومة الجزائرية دعماً لوجستيكياً ومادياً للمؤسسات التي تمارس التجارة الخارجية. يشمل هذا الدعم توفير بنية تحتية لوجستية مثل الموانئ، والمطارات، والمناطق الحرة، إلى جانب تسهيلات مالية. هذا النوع من الدعم يمكن المؤسسات الجزائرية من دخول الأسواق الدولية بسهولة أكبر، ويزيد من قدرتها التنافسية. كما يعزز من قدرة الجزائر على تحسين أداء صادراتها غير البترولية. إن دعم البنية التحتية الموجه للتجارة الخارجية يُعزز إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات، حيث يساهم بشكل مباشر في تسهيل حركة السلع والخدمات نحو الأسواق الدولية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> قرينات سماعيل، «سفير محمد، آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 14، العدد 01، 2023 ص 593  
<sup>2</sup> مصطفى بن ساحة، بولجة عبد الناصر، معالم التحرك الإستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 01، 2018 ص 54 .  
<sup>3</sup> بوخاري مصطفى امين، الهيئات المتدخلة في تنظيم قطاع التجارة الخارجية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 1394

العلاقة بين هذه الآليات واستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات تعتمد بشكل كبير على هذه الآليات. فمن خلال دعم المؤسسات الوطنية بالتدريب، التحفيز، والإصلاحات، تسعى الجزائر إلى تنويع صادراتها بعيداً عن المحروقات. التركيز على تنويع المنتجات المصدرة والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق العالمية يعدّ جزءاً أساسياً من هذه الاستراتيجية، مما يساعد على تقليل الاعتماد على عائدات النفط والغاز ويساهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

### ثانيا دور الدبلوماسية الجزائرية في التجارة الخارجية

تلعب الدبلوماسية الجزائرية دوراً مهماً في تعزيز التجارة الخارجية من الجانب الاقتصادي. تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على صادرات المحروقات من خلال عدة استراتيجيات:

#### 1. توقيع الاتفاقيات التجارية:

تعمل الجزائر على توقيع اتفاقيات تجارية مع دول مختلفة لتعزيز التبادل التجاري وجذب الاستثمارات الأجنبية. من خلال هذه الاتفاقيات، تسعى الجزائر إلى فتح أسواق جديدة وتعزيز العلاقات التجارية مع دول أخرى، مما يساعد على تحقيق هدفها في تنويع مصادر دخلها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> شرع نورة ، و اخرون ، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2020 ، ص 361

## 2. الترويج للمنتجات الجزائرية:

تقوم الدبلوماسية الاقتصادية بالترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية. هذا الترويج يساهم في زيادة الصادرات من خلال تحسين صورة المنتجات الجزائرية وتعريف الأسواق الدولية بها، مما يعزز قدرتها التنافسية<sup>1</sup>.

## 3. دعم المستثمرين:

تقدم الدبلوماسية الاقتصادية الدعم والمرافقة للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في مساعيهم لدخول الأسواق الخارجية. يشمل هذا الدعم تقديم الاستشارات وتوفير المعلومات الضرورية والتوجيه للمستثمرين، مما يساعدهم على النجاح في الأسواق الدولية<sup>2</sup>.

## 4. جذب الاستثمارات الأجنبية:

تسعى الجزائر إلى جذب رؤوس الأموال الدولية من خلال منح إعفاءات ضريبية وامتيازات للمستثمرين الأجانب. هذه الحوافز تهدف إلى جعل الجزائر وجهة جذابة للاستثمار وتعزيز التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى البلاد.

<sup>1</sup> مبرك رفيده ، ابو رحمة منير ، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : الية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الواجهة السياسية ، السياسة العالمية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 662

<sup>2</sup> بودريوة أمينة ، تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا Analysis And Evaluation Of The Role Of Algerian Economic Diplomacy In Africa ، جديد الاقتصاد ، المجلد 10 ، العدد 01 ، 2023 ، ص 136

### ثالثا سعي الجزائر في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

بدأت الجزائر جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1987، مشيرة إلى رغبتها في الانخراط ضمن النظام التجاري متعدد الأطراف. وفي عام 1995، تم تحويل فريق العمل المكلف بهذه المهمة إلى فريق عمل خاص ضمن منظمة التجارة العالمية. عقد هذا الفريق أول اجتماع له في أبريل 1998 لمناقشة ملف الانضمام الجزائري<sup>1</sup>.

#### اجتماعات فريق العمل والتقارير:

منذ ذلك الحين، قام فريق العمل بعقد عدة اجتماعات لمراجعة النظام التجاري في الجزائر وتقديم تقارير دورية حول التقدم المحرز في المفاوضات. هذه الاجتماعات تركز على تقييم مدى توافق السياسات التجارية الجزائرية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية<sup>2</sup>.

#### اتفاقيات ثنائية:

في إطار مساعيها للانضمام، قامت الجزائر بتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول مختلفة مثل كوبا وفنزويلا والبرازيل. هذه الاتفاقيات تهدف إلى تحسين علاقات التجارة والتعاون الاقتصادي مع الدول المعنية، وتساهم في تسهيل عملية الانضمام إلى المنظمة<sup>3</sup>.

#### التحديات والإصلاحات:

تسعى الجزائر من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز اقتصادها وتسهيل التجارة الدولية. ومع ذلك، تواجه البلاد تحديات تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لضمان التوافق مع معايير المنظمة. تشمل هذه

<sup>1</sup> انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة | وزارة التجارة الجزائرية (commerce.gov.dz) ، 2024/08/24 ، 22:48

<sup>2</sup> طرفة قوادري ، مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التحدّات و الأفاق ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2021

ص19،

<sup>3</sup> الجزائر تسيير قدما نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (aps.dz) ، 2024/08/24 ، 20:52

التحديات تعديل السياسات التجارية والإدارية، وتقييم الآثار المحتملة على الاقتصاد الوطني جراء التغييرات في النظام التجاري<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : ابرام الاتفاقيات التجارية الدولية

يتضمن المطلب الثاني قسمين رئيسيين: الفرع الأول يتناول الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، بينما يركز الفرع الثاني على انضمام الجزائر إلى المنظمات التجارية الإقليمية والعالمية.

### الفرع الأول : الاتفاقيات الثنائية و المتعددة

#### أولا الاتفاقيات الثنائية

تُعتبر الاتفاقيات الثنائية من الأدوات القانونية الأساسية التي تستخدمها الدول المضيفة لتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي، وتهيئة الظروف المناسبة لتطوير التنمية الاقتصادية. تُبرم هذه الاتفاقيات بين دولتين وتحتوي على أحكام مشابهة للقوانين الوطنية، لكنها تنشئ التزامات ثنائية الجانب. الجزائر أعطت اهتمامًا كبيرًا لهذه الاتفاقيات نظرًا لدورها الفعّال في جذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية. بين عامي 1990 و2008، أبرمت الجزائر حوالي 42 اتفاقية ثنائية مع دول عربية، أوروبية، آسيوية، وإفريقية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>امنة بوخاري ، جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2018 ، ص 125

<sup>2</sup>نجيبة بادي بوقمحة، الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 12 جوان 2019، ص56.

1. ضمانات ومبادئ الاتفاقيات الدولية الثنائية<sup>1</sup>:

جدول 12 يوضح ضمانات ومبادئ الاتفاقيات الدولية الثنائية

امثلة للجزائر مع دول أخرى	ضمانات ومبادئ الاتفاقيات الدولية الثنائية
	ترقية الاستثمارات
وفقاً للمادة الثانية من الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي- اللكسمبورغي، تشجع الدول المتعاقدة الاستثمارات من الطرف الآخر وتقبلها وفقاً لتشريعاتها، وتدعمها من خلال ترخيص إبرام وتنفيذ عقود وتجهيزات متعلقة بالاستثمارات.	
	استبعاد نزع الملكية
كما نصت المادة الرابعة من الاتفاق بين الجزائر وإيطاليا، لا يجوز لأي من الدلتين اتخاذ تدابير مثل نزع الملكية أو التأميم بشكل مباشر أو غير مباشر ضد ممتلكات مواطني الطرف الآخر.	
	المعاملة العادلة والمنصفة
تنص المادة الثالثة من الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على أن كل طرف يلتزم بتوفير معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مواطني الطرف الآخر وفقاً لقواعد القانون الدولي.	
	حرية التحويل
وفقاً للمادة الخامسة من الاتفاق بين الجزائر ورومانيا، يجب على كل طرف السماح للمستثمرين بتحويل الأموال بحرية بعد الوفاء بالالتزامات الجبائية.	
	التعويض
تنص المادة السادسة من الاتفاق بين الجزائر وإسبانيا على أن المستثمرين الذين تضررت استثماراتهم بسبب أحداث مثل الحرب أو الطوارئ الوطنية، يجب أن يحصلوا على تعويض أو تسوية مماثلة لما يُمنح لمستثمري الدولة الأخرى أو أي دولة أخرى.	
	اللجوء إلى التحكيم
وفقاً للمادة التاسعة من الاتفاق بين الجزائر والدنمارك، يتم حل النزاعات بشأن تفسير أو تطبيق الاتفاق أولاً عبر المفاوضات، وإذا لم تُحل خلال 6 أشهر، يتم اللجوء إلى محكمة التحكيم. <sup>2</sup>	

المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقاً لمعطيات اعلاه

<sup>1</sup> أ. زعيتر محمد، تشجيع وحماية الجزائر من الاستثمار المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02، 2015، ص158.

<sup>2</sup> أ. محمد ساحل، أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة لتحليل حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012، ص158.



## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

### ثانيا امثلة عن اتفاقيات الثنائية (الأردن تونس الولايات المتحدة الامريكية )

تساهم هذه الاتفاقيات في تحقيق أهداف استراتيجية الجزائر في تنويع مصادر دخلها وتوسيع نطاق صادراتها خارج قطاع المحروقات من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي وتحسين التبادل التجاري والارتقاء بالبنية التحتية والخدمات.

### الجدول 13 يوضح امثلة عن اتفاقيات الثنائية لكل من الأردن تونس الولايات المتحدة الامريكية

الدولة	النوع	التفاصيل
الجزائر والأردن	مذكرة تفاهم	تم توقيع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية.
	اتفاقية	اتفاقية حول الإعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية.
	مذكرة تفاهم	مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي الجزائري والمعهد الدبلوماسي الأردني.
	برنامج تعاون	برنامج تعاون مشترك بين وكالة الأنباء الجزائرية (وأج) ووكالة الأنباء الأردنية (بترا).
الجزائر وتونس	اتفاقيات تعاون	في أكتوبر 2023، وقعت الجزائر وتونس 26 اتفاقية تعاون تشمل: الطاقة، الصناعة، التجارة، النقل، السياحة، الاستثمار، الثقافة، الرقمنة، الإسكان، الشباب والرياضة، التكوين المهني، التربية الوطنية، العمل والرعاية الاجتماعية.
الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية	اتفاقيات متعددة	تشمل المجالات التالية: التعاون الأمني، مكافحة الإرهاب، التعليم، التبادل الثقافي، الطاقة، والتكنولوجيا.
<p>المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات التالية</p> <p><a href="https://aps.dz">التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجزائر والأردن (aps.dz)</a></p> <p><a href="https://asharq.com">الجزائر وتونس تعززان العلاقات الثنائية بـ26 اتفاقية تعاون   الشرق للأخبار (asharq.com)</a></p> <p><a href="https://aps.dz">اللجنة المشتركة الكبرى الجزائرية-التونسية للتعاون: التوقيع على 26 اتفاقية بين البلدين (aps.dz)</a></p>		

### ثالثا الاتفاقيات المتعددة

الجزائر صادقت على عدة اتفاقيات متعددة الأطراف لتعزيز حماية الاستثمارات، وتعد المعاهدات الجماعية، التي تضم عددًا كبيرًا من الدول، من الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. من الأمثلة البارزة على ذلك معاهدة فرساي (1919)، التي وقعت عليها 28 دولة وأسهمت في إنشاء منظمات دولية مثل الأمم المتحدة. وكذلك، الجامعة العربية التي أنشئت في 22 مارس 1945، بتوقيع ميثاقها من قبل مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والأردن واليمن. توفر هذه الاتفاقيات حماية قانونية شاملة للاستثمارات، مما يعزز استقرار بيئة الأعمال ويشجع على جذب المستثمرين الأجانب، ويساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> د. أحمد شطة، أ. بلحسن حسام الدين لحسن، مفهوم المعاهدات الدولية وتصنيفاتها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 934.

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

وفيما الاتفاقيات المتعددة مع دول شمال إفريقيا، قامت الجزائر بتوقيع العديد من الاتفاقيات لتعزيز التعاون في

مجالات متعددة. إليك بعض الأمثلة البارزة في الجدول الآتي :

### الجدول 14 يوضح الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر مع دول شمال افريقيا

الدول	التفاصيل
الجزائر - تونس - ليبيا	قمة تشاورية بين الجزائر وتونس وليبيا (أفريل 2024) : تم التوصل إلى اتفاق لتعزيز التعاون في مكافحة الهجرة غير النظامية، تأمين الحدود، وتعزيز التعاون الاقتصادي.
الجزائر - مصر - تونس - المغرب	المنطقة الأفريقية الحرة: الجزائر انضمت إلى الاتفاقية القارية للتجارة الحرة، التي تشمل معظم الدول الأفريقية، بما في ذلك مصر، تونس، والمغرب، بهدف تعزيز التجارة البينية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع.
الجزائر - النيجر - نيجيريا	مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء :مذكرة تفاهم بين الجزائر، النيجر، ونيجيريا لتنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز بطول 4200 كيلومتر، لتعزيز التعاون في مجال الطاقة بين الدول الثلاث.
الجزائر - تونس - المغرب - مصر	الشراكة الأورومتوسطية: تشمل الجزائر، تونس، المغرب، ومصر، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي.
<p>المصدر: من إعداد الطالبة؛ وفقا لمعطيات التالية</p> <p>المنطقة الأفريقية الحرة.. هل تملك الجزائر القدرات التنافسية في أسواق القارة؟   اقتصاد   الجزيرة نت</p> <p><a href="http://aljazeera.net">aljazeera.net</a></p> <p>الجزائر-نيجيريا: تعاون إقتصادي وثيق ومشاريع هيكلية إستراتيجية(aps.dz)</p> <p>برقون مريم، غردي محمد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على المبادلات التجارية بين دول شمال إفريقيا و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2003-2017) ، المجلد 19 ، العدد 02 ، 2022 ، ص 180</p>	

الفرع الثاني : الانضمام الى المنظمات التجارية الإقليمية و العالمية

أولا المنطقة العربية للتجارة الحرة

هي مبادرة تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي. تم توقيع الاتفاقية في قمة جامعة الدول العربية التي عُقدت في عمان عام 1997، وبدأت التنفيذ الفعلي في 1 يناير 2005<sup>1</sup>.

علاقة الجزائر بالمنطقة:

صادقت الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية في أغسطس 2004. ثم تقدمت بملف الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامة للجامعة العربية في 31 ديسمبر 2008. بدأت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة العربية للتجارة الحرة في 1 يناير 2009، مما مكّنها من الاستفادة من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

الدول الأعضاء:

تشمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 18 دولة، وهي: الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، فلسطين، السودان، وليبيا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> منطقة التبادل العربي الحر | وزارة التجارة الجزائرية (commerce.gov.dz) ، 2024/08/27 ، 10:54

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره

<sup>3</sup> سمير شنيني، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2005، ص 52 .

## ثانيا السوق الافريقية الكبيرة AfCFTA

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، مما يعزز من دورها في تعزيز التجارة البينية

الأفريقية ويساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي على مستوى القارة.

من خلال هذه الخطوة، تسعى الجزائر إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية الكبيرة التي توفرها السوق الأفريقية

الكبرى. تشمل هذه الفرص زيادة الصادرات الجزائرية إلى الدول الأفريقية الأخرى، جذب الاستثمارات الأجنبية،

وتعزيز النمو الاقتصادي المحلي<sup>1</sup>.

### الآثار الاقتصادية المتوقعة:

من المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في زيادة الدخل الإقليمي بنسبة 7%، أي ما يعادل حوالي 450 مليار دولار،

بحلول عام 2035. كما يُتوقع أن تساعد في رفع حوالي 30 مليون شخص من الفقر المدقع. بالإضافة إلى ذلك،

ستعمل على تعزيز التجارة داخل القارة بنسبة تصل إلى 81%، مما سيعزز من تطوير الصناعات المحلية وزيادة

الأجور، خاصة للنساء<sup>2</sup>.

### الدول الأعضاء :

تضم 54 دولة من أصل 55 عضوًا في الاتحاد الأفريقي. الدول الأعضاء هي: الجزائر، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا

فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، الكونغو (الكونغو

الديمقراطية)، الكونغو (الكونغو - برازافيل)، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا

بيساو، كوت ديفوار، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، نيجيريا،

<sup>1</sup> منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الفرص والآمال | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net) ، 2024/08/29 ، 19:24

<sup>2</sup> البنك الدولي: اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تعزز دخل القارة بمقدار 450 مليار دولار | أخبار الأمم المتحدة (un.org)

## الفصل الثاني: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات حالة الجزائر 2000-2023

رواندا، ساوتومي وبرينسيب، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توغو، تونس، السنغال، سوازيلند، زيمبابوي. الدول غير الأعضاء هي إريتريا، التي لم تنضم بعد بشكل رسمي<sup>1</sup>.

### ثالثا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي تم توقيعها في عام 2002 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005، تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الطرفين. تتناول الاتفاقية عدة مجالات، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والتعاون الثقافي والاجتماعي<sup>2</sup>.

تشمل الاتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة تدريجياً، حيث تلتزم الجزائر بإلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية خلال فترة انتقالية تصل إلى 12 عامًا. كما تحتوي الاتفاقية على بنود تتعلق بحرية تنقل البضائع، وتجارة الخدمات، والتعاون المالي والاقتصادي. في السنوات الأخيرة، أعربت الجزائر عن رغبتها في إعادة تقييم الاتفاقية لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية بشكل أفضل<sup>3</sup>.

### الدول الأعضاء :

اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تشمل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والبالغ عددها حاليًا 27 دولة. وهذه الدول هي: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بلجيكا، السويد، الدنمارك، فنلندا، النمسا، اليونان، البرتغال، أيرلندا، بولندا، التشيك، المجر، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، لاتفيا، إستونيا، قبرص، مالطا، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا، ولوكسمبورغ<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>الدول الأعضاء | الأمم المتحدة (un.org) ، 2024/08/30 ، 12:25

<sup>2</sup>حول بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر (EEAS (europa.eu) | ، 2024/08/30 ، 14:21

<sup>3</sup>الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: مدخل تقييمي للسياسة العامة والأداء التفاوضي | مركز الجزيرة للدراسات

(aljazeera.net) ، 2024/08/30 ، 15:03

<sup>4</sup>بضيايف صالح ، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي خلال الفترة (2005م-2019م) بين الواقع والمأمول The Partnership Agreement Between Algeria And The European Union During The Period (2005-2019) Between Reality And Hope مجلة معهد العلوم الإقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، 2020 ، ص 1119

### خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الجزائر تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والاقتصادية في مسارها نحو تعزيز وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات. ورغم الجهود المبذولة منذ عام 2000، لا تزال الصادرات غير النفطية محدودة مقارنة بصادرات المحروقات، وهو ما يشير إلى الحاجة الملحة لتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتفعيل استراتيجية فعّالة لتنويع الاقتصاد.

لقد أظهر تحليل واقع الصادرات الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 أن التركيز الكبير على قطاع المحروقات لا يزال عائقًا أمام نمو الصادرات غير النفطية. ومع ذلك، فإن الجزائر تملك فرصًا اقتصادية واعدة في الأسواق العالمية، خاصة في ظل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة التي أبرمتها، والجهود المبذولة للانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية، مثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية الكبرى واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

دور الهيئات والمؤسسات المحلية في دعم التجارة الخارجية يعتبر عاملاً حاسماً في نجاح استراتيجية الجزائر. فلهيئات مثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وصندوق ترقية الصادرات، تلعب أدوارًا محورية في توفير الدعم الفني والمالي للمصدرين الجزائريين. كما أن تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والانفتاح على الأسواق العالمية يظلان عنصرين مهمين في تحقيق التكامل التجاري مع باقي الدول.

لذلك، فإن الوصول إلى اقتصاد متنوع ومستدام يتطلب من الجزائر مواصلة تطوير البنية التحتية، تعزيز الاستثمار الأجنبي، وتفعيل دور المؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية. وبذلك يمكنها تجاوز الاعتماد المفرط على المحروقات والانطلاق نحو تحقيق أهدافها الاقتصادية بعيدة المدى.

خاتمة



إن موضوع تنويع الصادرات في الجزائر هو موضوع في غاية الأهمية؛ حيث يلاقي اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بمجال الاقتصاد الوطني، لما لهذا الأخير من فوائد كبيرة في حالة تسييره بالشكل الإيجابي والذي يسمح بنمو الاقتصاد الوطني والترقية به، ولا يزال هذا الموضوع يشكل انشغالا كبيرا في الاقتصاد الجزائري.

جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على الإستراتيجيات المختلفة؛ المعتمدة من طرف الجزائر في ترقية صادراتها خارج المحروقات (حالة الجزائر من 2000 إلى 2023)، ومن أجل التعرف على الطرق التي تمكن من ترقية وتطوير عنصر التصدير وتحقيق عملية التنويع فيه وعدم الاعتماد فقط على المحروقات.

### وللإجابة على إشكالية هذه الدراسة؛ توصلنا إلى النتائج الآتية:

- بالرغم من تحقيق الجزائر تحسناً ملحوظاً مؤخراً في قطاع التصدير خارج المحروقات، إلا أن الاستراتيجيات الحالية تحتاج إلى مزيد من التطوير لتصل إلى النسب المرجوة وترتقي بالصادرات إلى المستوى المطلوب.
- ينبغي على المختصين الاستمرار في تطوير استراتيجيات حديثة تتماشى مع متطلبات العصر الحالي، لتسهم في تعزيز وتحسين أداء الصادرات خارج المحروقات بشكل أكثر فعالية واتساعاً.
- مع التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة، يبقى من الضروري تعزيز القدرة التنافسية للصادرات خارج المحروقات وتوسيع انتشار المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية.
- تشجيع الاستثمارات في المنتجات الوطنية يعد خطوة حاسمة لتعزيز قطاع التصدير، خاصة في ظل تنوع هذه المنتجات مثل المنتجات الزراعية والفلاحية وغيرها.
- سجلت الجزائر في قطاع التصدير خارج المحروقات من سنة 2000 إلى سنة 2019 نتائج متواضعة، مع تحقيق تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة .

- سجلت الجزائر في قطاع التصدير خارج المحروقات من سنة 2000 إلى سنة 2019 نتائج متواضعة، مع تحقيق

تحسن ملحوظ في السنوات الأخيرة

التوصيات والاقتراحات:

إن النتائج التي توصلنا إليها؛ تجعلنا نقدم توصيات واقتراحات وهي كالاتي:

- تكثيف الجهود وخلق فرص اقتصادية جديدة وعصرية تتماشى مع الوقت الحالي لدعم المصدرين والمهتمين بتنويع

الصادرات الجزائرية.

- عملية تنويع الصادرات الجزائرية يجب أن تكون عملية مدروسة ومحكمة وقانونية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها

المرجوة.

- تشجيع الاقتصاديين المهتمين بتطوير وترقية وتنويع التصدير الجزائري في ما هو خارج المحروقات من ناحية المادية

وغيرها من النواحي.



## المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب:

- 1) حسام علي داود، أيمن أبو خفير، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة الأردن، 2002.
- 2) رعد حسن الصرن، عوملة جودة الخدمات المصرفية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 3) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 4) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 5) فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
- 6) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 1993.

ج- مذكرات ورسائل علمية:

- 1) حاتم عباسي، أثر سعر الصرف على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1989-2019 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: إقتصاد كمي، قسم علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020-2021.
- 2) زينب براح، دور البنوك في تفعيل المبادلات التجارية الدولية -دراسة حالة وكالة أم البواقي BNA-، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعموم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- 3) زينب قرون، دور الخدمات البنكية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- 4) سمير شنيبي، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 2005-2006.
- 5) مروى قميني، تمويل البنوك التجارية الخارجية مخاطر وضمائنات دراسة حالة BNA، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: مالية و بنوك، قسم العلوم التجارية، كلية

العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2012-2013.

6) يمينة حفايضية، صبرينة برقوق، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر خلال الفترة 2004-2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2017-2018.

#### د- المقالات العلمية:

1) الزهرة عبد اللاوي، عبد الكريم كاكبي، الجزائر والانفتاح الصعب على المنظمة العالمية للتجارة (المعوقات-الفرص المتاحة)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2022.

2) الهواري تيغوسي، سارة حاج يوسف، دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم التجارية، المجلد 16، العدد 05، 2017.

3) أحمد شطة، حسام الدين لحسن بلحسن، مفهوم المعاهدات الدولية وتصنيفاتها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2023.

4) آيات الله مولحسان، فرصة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية: آفاق وتحديات، مجلة الإحياء، المجلد 09، العدد الحادي عشر، 2007.

5) جمال الدين مداني، عبد الكريم جده، دراسة تحليلية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2014-2019، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد 03، 2024.

6) سالم عبد العزيز، الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 04، العدد الرابع، 2017.

7) شفيعة آيت بارة، أنيسة عثمانبي، أثر تنوع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، التكامل الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2022.

8) عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 08، العدد 01، 2004.

9) عيسي لخضر، قلفاط شكري، الدعم الغير مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قانون التصدير والاستيراد نموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2021.

- 10) فتيحة قشرو، توجه الدول النامية نحو إستراتيجية تنمية الصادرات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2017.
- 11) ليلي اللحياني، إستراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 2023.
- 12) مبارك الكوط ، حياة قرساس، مصطفى ميلودي، الصادرات خارج المحروقات –الواقع والمأمول- دراسة حالة الجزائر للفترة 2000 إلى 2020، مجلة الدراسات الأكاديمية، المجلد 03، العدد 04، 2021.
- 13) محمد زعيتير، تشجيع وحماية الجزائر من الاستثمار المباشر على ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02، 2015.
- 14) محمد ساحل، أهمية اتفاقيات الاستثمار الثنائية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة لتحليل حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05، جانفي 2012.
- 15) مصطفى بن ساحة ، بوثلجة عبد الناصر، معالم التحرك الإستراتيجي لتنويع الصادرات خارج قطاع النفط بالجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 02، العدد 01، 2018.
- 16) نجية بادي بوقميحة، الضمانات الاتفاقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 12 جوان 2019.
- 17) هشام سفيان صلواتشي ، مصطفى حبشي، إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، 2020.
- 18) هند بن بالي، رقية بوحضر، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، 2022.
- 19) سحنون خيرة ، فتان الطيب ، التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية (1995-2020) ، دفاتر MECAS ، المجلد 11 ، العدد 01 ، 2022 .
- 20) همام كاهنة ، زيان بغداد ، إشكالية تنوع الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 01 ، 2024 .
- 21) العرجوم مطيع ، بن سحنون سمير ، ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات - افاق و تحديات - مقارنة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 ،

- (22) بوخاري مصطفى امين، الهيئات المتدخلة في تنظيم قطاع التجارة الخارجية ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 06، العدد02 ، 2022 .
- (23) شرع نورة ، و اخرون ، دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2020 .
- (24) مبرك رفيدة ، ابو رحمة منير ، تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : الية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الواجهة السياسية، السياسة العالمية ، المجلد06 ، العدد02 ، 2022 .
- (25) بودريوة أمينة، تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا Analysis And Evaluation Of The Role Of Algerian Economic Diplomacy In Africa ، جديد الاقتصاد ، المجلد 10 ، العدد 01 ، 2023 .
- (26) امنة بوخاري ، جدلية مشروع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة دراسة تحليلية حول الآثار المحتملة عن الانضمام ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2018 .
- (27) بضيف صالح ، إتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروي خلال الفترة (2005م-2019م) بين الواقع والمأمول The Partnership Agreement Between Algeria And The European Union During The Period (2005-2019) Between Reality And Hope ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد 02 ، 2020 .
- (28) قرينات سماعيل ، سفير محمد ، آليات ترقية التجارة الخارجية في الجزائر ، مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 14 ، العدد 01 ، 2023 .
- (29) إلياس سالم، الأسواق الدولية الواعدة لصادرات الجزائر خارج المحروقات.. إفريقيا والغرب العربي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021.

- 1) [التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي: دليل أولي لوضع وتنفيذ إستراتيجيات وخطط عمل التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي \(worldbank.org\)](https://worldbank.org)
- 2) [وكالة الأنباء الجزائرية ، قيمة صادرات المحروقات بلغت 20 مليار دولار في 2020 \(aps.dz\)](https://aps.dz)
- 3) [الجزائر اليوم، تقرير بنك الجزائر.. مداخيل المحروقات ترتفع 70% في سنة 2022 - الجزائر اليوم \(aljazairalyoum.dz\)](https://aljazairalyoum.dz)
- 4) [لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التجارة و ترقية الصادرات ، إحصائيات و حصائل | وزارة التجارة الجزائرية \(commerce.gov.dz\)](https://commerce.gov.dz)
- 5) [العربية ، صادرات الجزائر من المحروقات ترتفع 77% إلى 42.6 مليار دولار في 9 أشهر \(alarabiya.net\)](https://alarabiya.net)
- 6) [البنك الدولي ، الزراعة والغذاء \(albankaldawli.org\)](https://albankaldawli.org)
- 7) [الجزائر - صادرات | 2023-1992 معطيات | 2026-2024 التوقعات \(tradingeconomics.com\)](https://tradingeconomics.com)
- 8) [World Economic Outlook - All Issues \(imf.org\)](https://imf.org) ،
- 9) [قائمة بألوبيات التصدير خارج المحروقات خلال 2023 - الشروق أونلاين \(echoroukonline.com\)](https://echoroukonline.com)
- 10) [2023: تعزيز الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات دون خلق الندرة في السوق \(aps.dz\)](https://aps.dz)
- 11) [تعزيز الصادرات خارج المحروقات وترشيد الواردات.. في 2023 - الشعب أونلاين \(echaab.dz\)](https://echaab.dz)
- 12) [تعرف على آفاق الصادرات الجزائرية بعيدا عن المحروقات | اقتصاد | الجزيرة نت \(aljazeera.net\)](https://aljazeera.net)
- 13) [هذه أهم المواد التي تصدرها الجزائر خارج المحروقات - الخبر \(elkhabar.com\)](https://elkhabar.com)
- 14) [الدول الأعضاء | الأمم المتحدة \(un.org\)](https://un.org)
- 15) [حول بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر \(EEAS\) \(europa.eu\)](https://europa.eu)
- 16) [الاقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: مدخل تقييمي للسياسة العامة والأداء التفاوضي | مركز الجزيرة للدراسات \(aljazeera.net\)](https://aljazeera.net)
- 17) <https://unctad.org/>
- 18) [lalgerieaujourdhui.dz ، Objectif de 29 milliards USD d'exportations en 2030 : Le président libère le sucre, l'huile et les pâtes - L'Algérie Aujourd'hui \(lalgerieaujourdhui.dz\)](https://lalgerieaujourdhui.dz)
- 19) [lalgerieaujourdhui.dz، Près de 400 millions USD de produits alimentaires exportés en 2023 \(lalgerieaujourdhui.dz\)](https://lalgerieaujourdhui.dz)



ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

أ- القواميس والمعاجم:

- 1) Meaning of foreign trade in English, 11/04/2024, Cambridge Dictionary,<https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/foreign-trade>

ب- الكتب:

- 1) Samir HADDAD, practical studies in business English and letter writing, third edition, Jordan book centre, 1994.

---